الأمم المتحدة

E/CN.17/2003/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
21 February 2003
Arabic
Original: English

لجنة التنمية المستدامة

الدورة الحادية عشرة

٢٨ نيسان/أبريل - ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

برنامج العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها في المستقبل

متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والدور المقبل للجنة التنمية المستدامة: مسار التنفيذ

تقرير الأمين العام

موجز

أدى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى إيجاد زخم جديد لتحقيق الهدف المتمثل في التنمية المستدامة. فلقد صارت خطة التنمية المستدامة والمبادرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي، وإدارة النظام الإيكولوجي والشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة تركز كلها على زيادة التنفيذ بتحقيق أهداف محددة ومقيدة بزمن؛ وعلى زيادة التكامل بين العناصر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية؛ وتعزيز الروابط بين المداولات العالمية والأنشطة التنفيذية على الصعيد الوطني؛ والتشديد على التنفيذ الإقليمي؛ وزيادة مشاركة المجموعات الرئيسية؛ ورصد وتغذية الشراكات؛ وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

* E/CN.17/2003/1

140403 100403 03-26154 (A)
0326154

وبينما يؤدي التركيز مجددا على التكامل والتنفيذ عن طريق النتائج القابلة للقياس، فإن إدخال التغييرات اللازمة على كافة المستويات داخل منظومة الأمم المتحدة ومن جانب الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة، قد يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة وتنظيم أعمالها وطرائق عملها. ويتضمن هذا التقرير طائفة عريضة من الاقتراحات المتعلقة بمختلف جوانب العمل المقبل للجنة التنمية المستدامة. ومن المتوقع أن تقوم اللجنة في دورتها الحادية عشرة باتخاذ قرارات بشأن برنامجها وطرائق عملها وبتحويل أفرقة عملها التي تعمل فيما بين الدورات إلى محافل عالمية وإقليمية للتنفيذ والخبراء؛ وتحديد مواعيد دوراتها الرئيسية وأنشطتها التحضيرية؛ وتعزيز التنفيذ الإقليمي؛ وبشأن المشاركة من قبل المجموعات الرئيسية؛ ومتابعة الشراكات، بما في ذلك تطبيق المبادئ المتعلقة بالرصد، وتيسير الشراكات الجديدة؛ وزيادة إشراك العلماء والمعلمين.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١-٥	٥
ثانيا –	نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: الحاجة إلى التركيز مجددا على التنفيذ	٦-٢٢	٦
ألف –	إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة	٦	٦
باء –	خطة جوهانسبرغ للتنفيذ	٧-٨	٦
جيم –	المبادرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي	٩	٧
دال –	الشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة	١٠	٧
هاء –	الآثار المترتبة بالنسبة لإجراءات متابعة مؤتمر القمة على جميع المستويات	١١-٢٢	٨
ثالثا –	لجنة التنمية المستدامة عقب مؤتمر القمة	٢٣-٩٢	١١
ألف –	التحدي	٢٣-٢٩	١١
باء –	برنامج العمل وتنظيم العمل	٣٠-٥٢	١٤
	١ – برنامج عمل اللجنة في المستقبل	٣٣-٣٩	١٤
	٢ – التنظيم الجديد للعمل	٤٠-٤٦	١٧
	٣ – اختيار المسائل للدورات المقبلة	٤٧-٥٠	٢٠
	٤ – ٢٠٠٣: سنة انتقالية	٥١-٥٢	٢٢
جيم –	منتدى القيادة والالتزام و المشاركة	٥٣-٨٥	٢٣
	١ – الالتزام السياسي الرفيع المستوى	٥٤-٥٧	٢٣
	٢ – المدخلات والمشاركة على الصعيد الإقليمي	٥٨-٥٩	٢٤
	٣ – منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمؤسسات المالية الدولية	٦٠-٦٩	٢٥
	٤ – الفئات الرئيسية	٧٠-٧٨	٢٨
	٥ – تعزيز الخبرة العلمية	٧٩-٨٣	٣١

٦ - المعلمون وغيرهم من مجموعات أصحاب المصالح ٨٤-٨٥ ٣٢

دال - مبادرات الشراكة ٨٦-٩٢ ٣٢

رابعا - استنتاجات ٩٣-٩٤ ٣٥

المرفقات

الأول - جدول بأصناف القضايا التي يمكن أن ينصب عليها اهتمام لجنة التنمية المستدامة ٣٧

الثاني - دورة عمل السنتين النموذجية المقترحة للجنة التنمية المستدامة ٤٢

الثالث - الترتيبات التنظيمية الجديدة المقترحة للجنة التنمية المستدامة ٤٤

الرابع - رسم بياني يوضح دورة أعمال السنتين المقترحة للجنة التنمية المستدامة ٤٩

الخامس - رسم بياني يوضح دورة الأعمال الانتقالية للجنة التنمية المستدامة (٢٠٠٣ - مطلع عام ٢٠٠٥) .. ٥٠

السادس - مشاركة المجموعات الرئيسية في العملية المتعلقة بلجنة التنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٥١

أولا – مقدمة

١ – يشكل الجهد الرامي إلى إيجاد توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة الطبيعية جزءا من عملية عالمية يزيد عمرها على ٣٠ سنة. وكانت هذه العملية قد بدأت بعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية (استكهولم ١٩٧٢)، الذي قام بتحديد التحديات وبوضع الأساس اللازم لبرنامج عمل مشترك بشأن المسائل البيئية. وقام مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (ريو دي جانيرو، ١٩٩٢) بوضع أساس ثابت للروابط بين التنمية الاقتصادية والحماية البيئية، وبتحديد طائفة عريضة من السياسات والبرامج ترمي إلى إيجاد نموذج إنمائي يمكن اعتباره مستداما. ويوفر إعلان ريو بشأن التنمية والبيئة[١] وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين[٢] إطارا شاملا لوضع الأساس اللازم لمستقبل مستدام وآمن للأجيال الحالية والمقبلة.

٢ – وقام مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، الذي عقد في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، بوضع التنمية المستدامة في صلب جدول أعمال التنمية الدولية. وبهذه المناسبة قام قادة العالم، من ممثلي الحكومات والمجموعات الرئيسية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين، بتجديد تعهدهم بتحقيق الهدف المتمثل في التنمية المستدامة. واتفقت الحكومات على طائفة عريضة من الالتزامات المحددة المتعلقة بالعمل من أجل زيادة تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]. وأدى مؤتمر القمة أيضا إلى اعتماد طائفة متنوعة من نتائج أخرى، تشمل إقامة شراكات من أجل التنمية المستدامة. ويوجد الآن سجل ثابت من الالتزامات والأفكار التي ترمي إلى تحويل رؤية ريو إلى واقع.

٣ – وعلى أساس إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة[٤] وخطة التنفيذ لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ)[٥] والمبادرات المتعلقة بالشراكات، بالإضافة إلى المناقشات التي أجريت بشأن المبادرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي، وإدارة النظام الإيكولوجي[٦]، تمكن مؤتمر القمة من إيجاد زخم جديد للجهود الرامية إلى معالجة المسائل ذات الصلة، مثل القضاء على الفقر والأنماط غير القابلة للاستدامة في مجالي الاستهلاك والإنتاج، والحماية المتكاملة للبيئة. ووضع مؤتمر القمة يده على مصدر جديد للطاقة وقام بوضع المزيد من التركيز الاستراتيجي على الجهود الدولية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة. وإذا ما تمت المحافظة على هذا الزخم فسوف تكون هنالك أسباب حقيقية تدعو للاعتقاد بأن مرحلة ما بعد جوهانسبرغ من شأنها أن تفتح آفاقا جديدة في مجال التعاون العالمي.

٤ - واستمد مؤتمر القمة قوة جديدة من ثلاث إنجازات كبيرة سبقته وهي: الأهداف الإنمائية للألفية والتأييد الواسع النطاق لتحقيقها[٧]؛ والقرار الذي يقضي بوضع الشواغل الإنمائية في صلب أعمال الجولة المقبلة للمفاوضات التجارية التي أجريت في الدوحة؛ والالتزامات المالية التي جرى التعهد بها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري، المكسيك[٨].

٥ - وتوفر القرارات والالتزامات المذكورة أعلاه الأساس اللازم لإحراز تقدم في جدول أعمال التنمية المستدامة. وينبغي المحافظة على هذا الزخم باتباع نهج متماسك ومتسق ومنسق ومفتوح للمشاركين للقيام بأعمال المتابعة على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية. إذ ينبغي أن تصبح التنمية المستدامة محل اهتمام الجميع. وبهذه الطريقة وحدها يمكن تحقيق كل الأهداف المكرسة في التزامات ريو لعام ١٩٩٢ والوعود التي انطوى عليها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

ثانيا - نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: الحاجة إلى التركيز مجددا على التنفيذ

ألف - إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة

٦ - يعتبر إعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة بمثابة تعبير عن تجديد للالتزام السياسي بحماية الموارد الطبيعية والبيئة، وتعزيز التنمية البشرية، وتحقيق الرخاء والسلام على الصعيد العالمي. وهنالك تصميم قوي على ضمان تحقيق الهدف المشترك المتمثل في التنمية المستدامة عن طريق الالتزام بالتعددية وزيادة التنفيذ بما يفضي إلى تحقيق الأهداف المحددة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

باء - خطة جوهانسبرغ للتنفيذ

٧ - تنص خطة جوهانسبرغ للتنفيذ على اتباع نهج يضع المزيد من التركيز على تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. وهي تقوم على مراعاة الدروس المستقاة من الجهود الرامية إلى تنفيذ نتائج مؤتمر ريو، لا سيما فيما يتعلق بالحاجة إلى زيادة التشديد على العناصر الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستندامة. وهنالك سمات بارزة تجعل الخطة تتسم بطابع التركيز الاستراتيجي على التنفيذ، وهي تشمل النهج الابتكارية التي ترمي إلى تحقيق التكامل بين عمليات القضاء على الفقر، وأنماط الاستهلاك والإنتاج، وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية، والصحة؛ وتشدد على الأهداف المقيدة زمنيا على أهداف محددة أخرى؛ بالإضافة إلى

أهداف جديدة في مجالات منها الطاقة والتعدين؛ وعلى اتباع نُهج مرنة وابتكارية لمعالجة وسائل التنفيذ؛ وزيادة التشديد على المبادرات الإقليمية المتعلقة بالتنمية المستدامة؛ والتركيز الأقوى على الاحتياجات التي تنفرد بها أفريقيا والدول النامية الجزرية الصغيرة.

٨ - وأعرب مؤتمر القمة عن رأي مؤداه أنه من الضروري أن تواصل لجنة التنمية المستدامة القيام بدور اللجنة الرفيعة المستوى للتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة. أي على القيام بدور المحفل المعني بالمسائل ذات الصلة بتحقيق التكامل بين العناصر الثلاثة للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتتضمن الخطة أحكاما من شأنها تمكين اللجنة من الاضطلاع بهذه الولاية.

جيم - المبادرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي

٩ - يعتبر تحديد مجالات العمل الرئيسية الخمسة - وهي المياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي - المعروفة بمبادرة ويهاب (WEHAB) بمثابة دعم إضافي لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ. فمبادرة ويهاب تعد بمثابة جزء مكمل للخطة وتساعد أيضا على جعل نتائج مؤتمر القمة أكثر ارتباطا بالواقع على صعيد العالم ككل. وقد أدت هذه المبادرة إلى زيادة التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات، وذلك فيما يتعلق بإعداد خمس ورقات بشأن خطط العمل أعطت مؤتمر القمة لمحة عامة عن الأنشطة الجارية في هذه المجالات وعن النُهج العملية التي يمكن الأخذ بها لتحقيق أهداف مستقبلية يمكن أن تعطي المزيد من الزخم لتنفيذ الخطة. وبالإضافة إلى ذلك أدى التصميم الابتكاري للجلسات العامة التي خصصت للشركاء أثناء انعقاد مؤتمر القمة والتي كرست لكل مسألة من مسائل ويهاب إلى التشجيع على إجراء مناقشات بناءة ووفرت أدوات مفيدة للتداول بشأن هذه المجالات وغيرها مستقبلا.

دال - الشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة

١٠ - كانت الشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة من الابتكارات الرئيسية لمؤتمر القمة. فلقد جرى تحديد ما يربو على ٢٢٠ شراكة مقدما وقامت طائفة متنوعة من المنظمات والمجموعات جاءت من مختلف أنحاء العالم بإعلان المزيد من الشراكات خلال انعقاد المؤتمر؛ مما أتاح المزيد من فرص التعاون ووسائل التنفيذ القائم على المشاركة. بيد أن هذه الشراكات لا تعد بديلا عن مسؤوليات والتزامات الحكومات فيما يتعلق بالتنفيذ. فالغاية منها تعزيز التنفيذ بإشراك الجهات التي لا تستطيع الإسهام المباشر في النتائج المحددة.

هاء – الآثار المترتبة بالنسبة لإجراءات متابعة مؤتمر القمة على جميع المستويات

١١ – ولكي يكفل استمرارية التركيز على التنفيذ، أكد مؤتمر القمة بقوة على أهمية تحقيق الأهداف المحددة والأهداف المقيدة بزمن معين، وتحقيق المزيد من التكامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الروابط بين المداولات العالمية وأنشطة التنفيذ على الصعيد الوطني، والتنفيذ الإقليمي، والمزيد من مشاركة المجموعات الرئيسية، وتعزيز الأطر المؤسسية للتنمية المستدامة، وإحداث تغييرات في طريقة عمل لجنة التنمية المستدامة. ولكي تتحقق هذه الأهداف، يتعين على منظومة الأمم المتحدة والحكومات والأطراف الفاعلة الأخرى، إدخال تغييرات كبيرة على سياساتها، وبرامجها وطرائق عملها. ويتعين أن يكون القصد من هذه التغييرات هو تحقيق الأهداف التالية:

(أ) تنفيذ البرامج والمشاريع التي ترمي إلى تحقيق الأهداف والغايات؛

(ب) إيجاد صلات معززة بين المداولات على الصعيد العالمي وتدابير التنفيذ على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

(ج) تعزيز مشاركة أوسع نطاقا لأصحاب المصلحة؛

(د) رصد وتيسير الشراكات؛

(هـ) تحقيق تكامل متابعة المؤتمرات الأخرى، وعلى وجه الخصوص المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

(و) تحقيق التنسيق المعزز على مستوى منظومة الأمم المتحدة بهدف كفالة ترابط واتساق السياسات.

١٢ – ويظل الصعيد الوطني هو مجال التركيز الرئيسي للتنفيذ. وستعمل وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة على مساعدة الحكومات من خلال دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وجعل هدف تحقيق التنمية المستدامة جزءا لا يتجزأ من استراتيجياتها لتخفيف وطأة الفقر، واستراتيجيات الأهداف الإنمائية للألفية. وستؤدي مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دورا رئيسيا في تعزيز تكامل متابعة مؤتمر القمة، وفي كفالة تحقيق تنسيق أنشطة التشغيل وتركيزها على النتائج العملية.

١٣ – وعلى الصعيد الإقليمي ستصبح اللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية الأخرى في حاجة إلى أن تعيد توجيه أنشطتها من أجل السعي وراء تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة أكثر فعالية. وتشارك اللجان الإقليمية بالفعل في برامج التنمية المستدامة، لكن خطة جوهانسبرغ للتنفيذ تشتمل على أحكام تتعلق بتوسيع نطاق هذه العمليات. كما أنها

تعطيهم دورا حفازا فيما يتعلق بمشاركة المؤسسات الإقليمية الأخرى في أعمالها المتعلقة بالتنمية المستدامة، كمصارف التنمية مثلا.

١٤ - وعلى الصعيد العالمي يحتاج مجالان إلى اهتمام خاص. فأولا، تحتاج الخطة إلى ترابط واتساق السياسات على مستوى منظومة الأمم المتحدة في متابعة مؤتمر القمة بما في ذلك من خلال استعراض مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق نظام منظمي المهام. وثانيا، تدعو الخطة إلى إدخال تغييرات رئيسية على طريقة عمل لجنة التنمية المستدامة، والمزيد من مشاركة المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعمال المتصلة بالتنمية المستدامة، وإقامة صلات أقوى مع مجالس إدارات وكالات وصناديق وبرامج الأمم المتحدة.

١٥ - وعلى الصعيد الفني، سيتعين على اللجنة تحقيق التكامل بين الأبعاد الشاملة لقطاعات متعددة في مختلف المسائل القطاعية مثل المياه والصرف الصحي والطاقة والزراعة والسياحة وشؤون المحيطات، ومسائل أخرى شاملة لقطاعات متعددة مثل تخفيف وطأة الفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج والعلم والتعليم والصحة. ويتعين أن تركز اللجنة على الروابط المشتركة بين تلك المسائل. ومن شأن خطة التنفيذ أن تساعد، بالاقتران مع المبادرة المتعلقة بالمياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي، على كفالة وضع برنامج عمل فعال للجنة.

١٦ - ويتوقع من اللجنة أن تولي المزيد من الاهتمام لاستعراض التنفيذ واقتراح تدابير لتجاوز العقبات بغية تحقيق الأهداف. ولهذا السبب، ستقوم اللجنة بإجراء عمليات استعراض التنفيذ وإجراء مناقشات للسياسات ومفاوضات بشأنها في السنوات المتعاقبة.

١٧ - ويتعين لذلك أن تختلف أساليب عمل اللجنة اختلافا كبيرا في الدورتين المتعاقبتين. إذ تتطلب عمليات استعراض التنفيذ أن تكون المناقشات ومشاركات خبراء التشغيل ذات طبيعة أكثر تفاعلا، وستركز على البرامج والنتائج الحالية، بينما يتعين أن تنظر دورات السياسات في النهج الجديدة وأن تركز على كيفية تحسين التنفيذ. وقد تتضمن التغييرات المدخلة على أساليب العمل إعادة تخطيط الحوارات بين أصحاب المصلحة المتعددين، وإيجاد منتدى للشراكات، ومنتديات لعمليات التنفيذ الإقليمية.

١٨ - وكانت القوة الدافعة لبرنامج العمل تتمثل في السابق في اعتبارين - تحقيق توازن في النظر في المسائل القطاعية والمسائل الشاملة لقطاعات متعددة، وإمكانية التنبؤ بالبرنامج. ويتعين في مرحلة ما بعد جوهانسبرغ، أن يربط برنامج العمل بصورة مباشرة بدرجة أكبر بالتنفيذ العملي والتقدم تجاه تحقيق الأهداف والغايات المتفق عليها. ويتعين أن يتسم برنامج العقد القادم بدرجة معينة من المرونة كي يمكن اللجنة من مجابهة التحديات الناشئة مما

سيتطلب وضع أحكام للتغييرات والتعديلات التي سيجري إدخالها على برنامج العمل على مر السنوات. ويتعين، في الوقت نفسه، أن يكفل وجود مستوى معين من إمكانية التنبؤ والمرونة في برنامج العمل، لإتاحة الفرصة لإجراء استعدادات أطول أجلا.

١٩ - وينتظر أيضا أن تتغير طبيعة نواتج عمل اللجنة. إذ يجب أن تكون المقررات أكثر تحديدا، وأن تكون ذات توجهات عملية، وأن تركز على خطوات محددة مطلوبة للإسراع بعملية التنفيذ. وستحتاج اللجنة إلى تقارير شاملة ومحدثة ومستكملة عن التنفيذ، كي تتمكن من تركيز المداولات في ذلك الاتجاه. وسيجب على منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص وكالاتها وبرامجها التي تعمل على الصعيدين القطري والإقليمي، تقديم تقارير تركز على أهداف وغايات مؤتمر القمة، وتقييم حالة التقدم المحرز، واتخاذ المزيد من التدابير اللازمة لتحقيق تلك الأهداف. وتستطيع الدول الأعضاء ايضا أن تكفل، من خلال مجالس إدارات الصناديق والبرامج والوكالات، استجابة مساهماتها في برنامج عمل اللجنة لاحتياجات اللجنة. وسيكون الترابط والتنسيق على المستوى الوطني هامين لكفالة أن جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة تعمل من أجل تحقيق الغاية نفسها.

٢٠ - وفضلا عن ذلك، سيتعين على اللجنة أن تعتمد على التقارير المقدمة من الحكومات الوطنية، وجميع الأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة، بما في ذلك أفرقة الأمم المتحدة القطرية، بشأن الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري دعما للخطة. ويتعين أن توفر تلك التقارير معلومات كافية عن التقدم المحرز في التنفيذ أو عدم إحراز تقدم، مما سيشكل مساهمة هامة في عمل اللجنة، حتى يمكنها أن ترصد التقدم على الصعيد العالمي، وسد الفجوات حيثما تطلب الأمر ذلك.

٢١ - وفي مجال الشراكات من أجل التنمية المستدامة، تستطيع اللجنة أن تكون بمثابة منتدى لتغذية وتعزيز الشراكات، التي تشكل جزءا أساسيا في التنفيذ. ويمكن توجيه الدعوة إلى الشركاء كي يتبادلوا خبراتهم وكي يبقوا اللجنة أيضا مطلعة على خطط عملهم المستقبلية. ويتعين على اللجنة أن تتخذ قرارا بشأن خطواتها المستقبلية المتعلقة بمعالجة مسألة الشراكات.

٢٢ - وترد أدناه مقترحات محددة بشأن مجابهة التحديات المشار إليها أعلاه من خلال إدخال ابتكارات على عمل اللجنة. وقد استفادت الأمانة العامة بشكل كبير، عند إعداد هذه المقترحات، من المساهمات التي قدمتها حكومات ومجموعات رئيسية كثيرة. ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار، عند النظر في هذه المقترحات، أن سنة ٢٠٠٣ تعتبر سنة انتقالية: سيبدأ

نفاذ التغييرات المقترحة بالكامل في عام ٢٠٠٤، عقب صدور مقررات اللجنة في دورتها الحادية عشر.

ثالثا – لجنة التنمية المستدامة عقب مؤتمر القمة

ألف – التحدي

٢٣ – يتمثل التحدي الرئيسي الصادر عن جوهانسبرغ في تحويل الالتزامات المعلن عنها – والأهداف والغايات المتفق عليها – إلى حقيقة واقعة.

٢٤ – وقد أعاد مؤتمر القمة تأكيد الولاية الأصلية للجنة[٩]، بوصفها منتدى رفيع المستوى للتنمية المستدامة، ودعا اللجنة إلى تعزيز دورها وتقويته، كي تتمكن من الاستجابة للمطالب الجديدة المنبثقة عن مؤتمر القمة. وحُددت في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ (انظر الإطار ١) نتائج مؤتمر القمة عدد من السمات والأهداف الجديدة التي تعتبر ضرورية لعمل اللجنة في المستقبل، وسيستلزم هذا إجراء تغييرات رئيسية في برنامج وتنظيم عمل اللجنة وطبيعة نواتجها، وفي عملية إعداد تقارير مؤسسات وهيئات الأمم المتحدة المقدمة اليها، وسبل إشراك المجموعات الرئيسية والشركاء الآخرين الضالعين في عملية التنفيذ.

الإطار ١ – أبرز نتائج مؤتمر القمة المتصلة بمستقبل اللجنة

- التركيز على تكامل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة بشكل متوازن.
- التركيز على استعراض ورصد التقدم في التنفيذ من خلال التبادل الواسع النطاق للآراء والخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة.
- تعزيز الصلات بين المطامح العالمية والإقليمية والوطنية، والتركيز بقدر أكبر على العمليات الإقليمية.
- تحقيق الترابط في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك المبادرات والشراكات.
- إتاحة الفرصة للنظر في التحديات والفرص الجديدة في

سياق عملية التنفيذ.

- إيجاد طرائق عمل مبتكرة.
- توسيع مشاركة جميع أصحاب المصلحة، لا سيما وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية والمجموعات الرئيسية.
- إيلاء المزيد من الاعتبار للمساهمات العلمية.
- مساهمة المعلمين.
- التركيز على عدد محدود من المسائل.
- إجراء مفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بالسياسات مرة كل عامين.

٢٥ - وتشمل الاعتبارات الرئيسية المتعلقة بتصميم البرنامج المستقبلي للجنة وتنظيم أعمالها ما يلي:

(أ) الحاجة إلى إدماج الجوانب المتعلقة بالتنمية المستدامة في المسائل الكبرى، كتخفيف وطأة الفقر، والعولمة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج، والصحة ووسائل التنفيذ في تقييم التقدم في تحقيق التنمية المستدامة، في قطاعات الموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية؛

(ب) الحاجة إلى التركيز على المهام والأهداف والغابات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، مع أخذ ضرورة تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١ والنواتج الأخرى لقمة ريو دي جانيرو وبرنامج عام ١٩٩٧ في الاعتبار، بغية مواصلة تنفيذ برنامج عمل القرن ٢١؛

(ج) الحاجة إلى كفالة المساءلة وتحمل المسؤولية عن الإنجاز؛

(د) الحاجة إلى استكمال عمل وتفادي ازدواجية منتديات المنظمات الحكومية الدولية الأخرى، كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، من جهة، وعمل الهيئات الحكومية الدولية المتخصصة، كمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولجنة التنمية الاجتماعية، ولجنة وضع المرأة، من جهة أخرى؛

(هـ) الحاجة إلى القيام بإجراءات من بينها دعم تنسيق واتساق وترابط السياسات مع عملية متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية والأهداف الإنمائية للألفية، والمساهمة في عملية

المتابعة المتكاملة لمؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة؛

(و) الحاجة إلى أن تؤخذ في الاعتبار مسألة التركيز بصفة خاصة على أفريقيا والدول الجزرية الصغيرة النامية حسبما تقتضيه خطة التنفيذ.

٢٦ - **ويجب أن ينتقل عمل اللجنة من النظر العام في الموضوعات إلى تحليل أكثر تفصيلا للتقدم (أو عدم التقدم) في إنجاز الأهداف والمهام المتفق عليها.** وعليه يتعين أن يكون برنامج عمل اللجنة مدفوعا بوتيرة التقدم في التنفيذ، والحاجة إلى معالجة المجالات التي تحتاج إلى اهتمام عاجل، ويتعين عليها أيضا معالجة التحديات العملية والناشئة التي تواجه التنفيذ.

٢٧ - وسيكفل وجود عنصر هام في هذه المرحلة، نشوء صلات أقوى بين المداولات على الصعيد العالمي والجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي، من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي ألا تقتصر هذه الصلات على أنشطة منظومة الأمم المتحدة فحسب، بل وأن تشمل جميع الجهود ذات الصلة المبذولة على كافة الأصعدة. ويتعين أن تكون اللجنة منتدى حيويا تستطيع فيه الحكومات والمؤسسات الدولية والمجموعات الرئيسية وجميع المشاركين وأصحاب المصلحة الآخرين، تبادل معارفهم وآرائهم وتجاربهم العملية. ومن ثم تصبح اللجنة مصدرا للمعلومات عن الممارسات الجيدة والدروس المستفادة أيضا، علاوة على القرارات التي جرى التفاوض بشأنها والتوصيات بشأن السياسات.

٢٨ - **وعليه قد يصبح توفير منتدى عالمي لتبادل المعلومات، وتيسير التعاون الدولي وتعزيز شراكات أصحاب المصلحة وتسهيل الأنشطة الأخرى، من أجل تحويل تصورات التنمية المستدامة إلى تقدم حقيقي، من مهام اللجنة المستقبلية.**

٢٩ - ولا بد من استمرار المشاركة السياسية على أرفع المستويات في أعمال اللجنة، إذا أريد لهذه التغيرات أن تؤتي ثمارها المنشودة. وستظل القيادة السياسية الرفيعة المستوى، التي يمثلها وزراء يمثلون مجموعة من المناصب الوزارية (كالبيئة والتنمية والقطاعات الاقتصادية والتجارة والمالية وما إلى ذلك)، على قدر عظيم من الأهمية بالنسبة لعمل اللجنة في مرحلة ما بعد جوهانسبرغ.

باء – برنامج العمل وتنظيم العمل

٣٠ – هناك قطاع عريض جدا من المسائل المتصلة بالمكونات الثلاثة للتنمية المستدامة – النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. وتناقش هذه المسائل في منتديات حكومية دولية مختلفة، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعدد الهيئات الخاصة، مثل منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. ولذا لا تستطيع ولا يجب، أن تعالج لجنة التنمية المستدامة كافة جوانب جميع المسائل.

٣١ – ويحدد جدول أعمال القرن ٢١ والبرنامج المتعلق بمتابعة تنفيذ جدول الأعمال، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، النطاق العام لعمل اللجنة. وتدعو هذه الوثائق اللجنة إلى تقديم منظور متفرد ومتكامل للروابط المشتركة بين المكونات الثلاثة للتنمية المستدامة وبين المسائل المتعلقة بالموارد الطبيعية وبالقطاعين الاقتصادي والاجتماعي، مع تفادي الازدواجية.

٣٢ – وهناك قرارات رئيسية ثلاثة يتعين اتخاذها بشأن برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة في المستقبل، على هدي تلك الصكوك، وفي ضوء ضرورة كفالة تركيز اللجنة على تلك المجالات، التي تستطيع أن تحقق فيها إضافات قيمة: ما هي المسائل التي ستبحثها اللجنة بتعمق في السنوات المقبلة، وكيفية تناول الصلات بين المسائل والقطاعات، ومتى وكيف يتم ترتيب النظر في تلك المسائل في السنوات المقبلة. وتناقش تلك المسائل الثلاث أدناه.

١ – برنامج عمل اللجنة في المستقبل*

٣٣ – بينما تستطيع اللجنة، من حيث المبدأ، مناقشة أية مسألة واردة في برنامج عمل القرن ٢١، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ إلا أن الضرورة تقتضي وجود شيء من التركيز بغية كفالة سلاسة برنامج عملها وضمان فعاليته ومناسبته للأهداف المنشودة.

٣٤ – ولكي يتحقق هذا الغرض، يمكن أن تصنف عناصر برنامج عمل القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ على النحو التالي:

(أ) **المجموعة الأولى:** ويمكن تضمينها المسائل الإنمائية العامة، كتخفيف وطأة الفقر، والعولمة، والمسائل الجنسانية والبيئة المواتية، التي تخضع لمناقشات موسعة بشأن السياسات في هيئات الأمم المتحدة الرئيسية المشتركة بين الحكومات، وهي تحديدا الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو يجري النظر فيها – ضمن سياق موضوعي أكثر

* للحصول على مزيد من التفاصيل، انظر المرفق الأول.

تحديدا – بواسطة الهيئات الفرعية المتخصصة التابعة لهذه الهيئات الرئيسية، مثل اللجان الفنية التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي تندرج لجنة التنمية المستدامة فيها؛

(ب) **المجموعة الثانية:** ويمكن أن تشتمل على المسائل العامة، التي تتصل بالتنمية المستدامة على وجه التحديد، وتندرج بصفة عامة في نطاق اهتمامات اللجنة، أو التي تستطيع اللجنة أن تطرح بشأنها منظورا تكامليا، مثل أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة؛

(ج) **المجموعة الثالثة:** ويمكن أن تدرج فيها المسائل المتصلة بالموارد الطبيعية وذات الصلة بالقطاعات الاقتصادية، كالمياه، والمرافق الصحية، والطاقة، والتنوع البيولوجي، والأرض والزراعة، والمحيطات، والسياحة.

٣٥ – ومع التسليم بعدم إمكانية إيجاد تقسيمات بالغة الدقة لهذه المسائل، إلا أن هذه المجموعات ستساعد على تحديد نطاق عمل اللجنة. فمسائل المجموعة الأولى، كالعولمة وتخفيف وطأة الفقر تناقش في حد ذاتها بشكل مستفيض في المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة للأمم المتحدة. وبالمثل توجد عدة منتديات متخصصة لمناقشة المسائل القطاعية، بالنسبة لموارد طبيعية عديدة. ويمكن أن تتركز مداولات اللجنة في هذه المجالات، على العلاقات المشتركة والتفاعلات بين مسائل كإنتاجية القطاع الزراعي وتخفيف وطأة الفقر، أو تأثير العولمة على عمليات التعدين واستخلاص المواد المعدنية والمعادن. وبذات القدر، يمكن أن تعالج مسائل التجارة ونقل التكنولوجيا في سياقات أكثر ارتباطا بالقطاعات واستهدافا للأغراض.

٣٦ – ويرد في المصفوفة أدناه بيان الصلات المشتركة بين هذه المجموعات الثلاث المشار إليها أعلاه من المسائل المتعلقة بعمل اللجنة في المستقبل. وتتضمن الخانة العليا من المصفوفة المسائل الإنمائية العامة في المجموعة الأولى وعلاقتها بالتنمية المستدامة فضلا عن المسائل العامة في المجموعة الثانية. ويتضمن العمود الأيسر قطاعات الموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية ذات الصلة.

مصفوفة توضيح الصلات المشتركة بين المسائل الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ فيما يتعلق بمجالات تركيز اللجنة في المستقبل

		التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	العولمة والتنمية المستدامة	وسائل التنفيذ والحكم في خدمة التنمية المستدامة	أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامة	الصحة	العلم والتكنولوجيا والتعليم
قطاعات الموارد الطبيعية والقطاعات الاقتصادية	المياه والمرافق الصحية	**الصلات المشتركة والروابط المشتركة بين المسائل للإطلاع على الأمثلة التوضيحية انظر المرفق الأول**					
	الطاقة						
	التنوع البيولوجي/النظم الإيكولوجية						
	الأراضي والزراعة						
	المحيطات						
	السياحة المستدامة						
	التعدين والمعادن والفلزات						

٣٧ - ويستلزم التركيز في المستقبل على التنفيذ أن تنتقل المداولات في اللجنة من المناقشات العامة للمواضيع إلى تقييم التقدم المحرز من أجل تحقيق أهداف مؤتمر القمة والنظر في اتخاذ تدابير ملموسة من أجل التعجيل بهذا التقدم. وعلى سبيل المثال، ستركز المناقشات في مجالات مثل المياه والمرافق الصحية أو الطاقة على التقدم المحرز نحو تحقيق الغايات والأهداف واتخاذ تدابير مقيدة زمنيا مثل تعزيز الوصول إلى مياه الشرب المأمونة والمرافق الصحية أو كفالة وصول الفقراء بصورة موثوقة إلى خدمات الطاقة.

٣٨ - وستيسر أيضا زيادة تركيز عمل اللجنة عمل المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي يتعين عليه، وفقا لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ، أن يعزز مساهمته في التنمية المستدامة من خلال دوره كآلية مركزية لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الوكالات المتخصصة ومن خلال الإشراف على هيئاته الفرعية، لا سيما اللجان الفنية. ويمكن بصفة خاصة أن يقوم المجلس، استنادا إلى عمل اللجنة وبالاستفادة من أنشطته التنسيقية والتنفيذية الرفيعة المستوى وأجزائه العامة، بدور أساسي في المجالات التالية:

(أ) تشجيع المزيد من التماسك والتنسيق بين الهيئات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة داخل منظومة الأمم المتحدة العاملة في مجال التنمية المستدامة؛

(ب) تعزيز تنفيذ مقررات/توصيات اللجنة بواسطة المجالس التنفيذية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها؛

(ج) تعزيز التنسيق والتكامل بين برامج عمل اللجان الفنية التابعة له وسائر الهيئات الفرعية التي ترصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج المؤتمرات الأخرى المعقودة في التسعينات أو التي تتناول جوانب محددة من التنمية المستدامة.

٣٩ - ومن شأن هذا التركيز الأشد أن يمكن المجلس من تعزيز الصلات بين مناقشات السياسات والأنشطة التنفيذية وتعزيز المتابعة المنسقة والمتكاملة للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والمساهمة في المناقشات في الجمعية العامة.

٢ - التنظيم الجديد للعمل*

٤٠ - ينطوي قرار مؤتمر القمة بأن تجري اللجنة مفاوضات مرة واحدة كل سنتين على أنه **ينبغي تنظيم برنامج عمل اللجنة في المستقبل في سلسلة دورات مدة كل منها سنتان.** وتعمل هذه الدورات كما يلي:

(أ) **السنة الأولى من الدورة: سنة الاستعراض:** ستقوم اللجنة بتقييم التقدم، وتحديد العوائق والمجالات التي تشغل بالها والتحديات في مجال التنفيذ، وتتبادل الخبرات والممارسات الجيدة. ولدعم هذا العمل ستحتاج اللجنة إلى معلومات مستكملة وموثوقة بشأن التقدم المحرز نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع المستويات. ويمكن أن تشمل السنة عقد اجتماعات إقليمية، وأفرقة خبراء، وإعداد دراسات تحليلية وأنشطة مماثلة، كما يمكن أن تتوج بدورة استعراض تعقدها اللجنة تستعرض فيها عملها وتحدد قضايا معينة لغرض تحليلها بعمق، بما فيها تحليل السياسات خلال السنة الثانية، ''سنة وضع السياسات''؛

(ب) **السنة الثانية من الدورة: سنة وضع السياسات:** سيجري خلال سنة وضع السياسات، واستنادا إلى نتائج سنة الاستعراض، بحث الخيارات المتعلقة بالعمل على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية للتعجيل بالتقدم في مجالات الاهتمام والنظر في تدابير محددة للتغلب على القيود. ومن المرجح أن تشكل هذه التدابير المحددة موضوع مفاوضات تكمل سنة وضع السياسات.

٤١ - وينبغي اعتبار دورة السنتين عملية متواصلة لربط مجموعة متنوعة من الأنشطة والمدخلات الناشئة من العمليات الوطنية والإقليمية، ومن الأمانة العامة للأمم المتحدة، ومنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، والمجموعات الرئيسية، والاجتماعات والأنشطة

* للاطلاع على التفاصيل، انظر المرفقات من الثاني إلى الرابع.

الأخرى التي تنظمها الأطراف المعنية فيما بين الدورات. وسيفضي التقييم المتعمق للتقدم المحرز في التنفيذ بشأن القضايا المحددة، خلال سنة الاستعراض، إلى إجراء مداولات خلال سنة وضع السياسات تركز على عدد محدود من المجالات الرئيسية التي تحظى بالاهتمام والتي تم تحديدها خلال سنة الاستعراض. وعلى سبيل المثال، فإذا تم في سنة الاستعراض بحث التنفيذ في مجالات تنمية السياحة المستدامة وتحديد الاحتياجات الخاصة المتعلقة بالتنمية المحلية، وإدارة النفايات والاستثمار، فإن سنة وضع السياسات ستركز عندئذ على التدابير التي ينبغي اتخاذها لتحسين الأداء في هذه المجالات.

٤٢ - وسيترتب على دورة السنتين هذه إجراء تغييرات في طبيعة وتوقيت الاجتماعات التحضيرية لا سيما الأفرقة المخصصة العاملة بين الدورات التابعة للجنة. **ويمكن تحويل هذه الأفرقة من هيئات تداولية تعمل بوصفها "لجان تحضيرية صغيرة" للجنة إلى محافل منظمة لتقديم مدخلات محددة لدورات الاستعراض ووضع السياسات التي تعقدها اللجنة.**

٤٣ - **وفيما يتعلق بسنة الاستعراض يمكن تغيير الأفرقة المخصصة العاملة بين الدورات لتصبح منتديات للتنفيذ** تتيح مجالا لمشاركة الجهات المنفذة المعنية على نطاق واسع ولإجراء تحليل دقيق لحالة التنفيذ في المجالات المختارة للدورة.

٤٤ - **وفيما يتعلق بسنة وضع السياسات، يمكن الاستعاضة عن الأفرقة العاملة بمنتديات للخبراء،** مما يتيح فرصة لأعضاء اللجنة وبقية المشتركين لإجراء مناقشات مع الخبراء والممارسين. وسيمكن ذلك المشتركين في اللجنة من إثراء فهمهم للمواضيع المحددة التي يتم اختيارها للنظر فيها خلال سنة وضع السياسات واستكشاف الخيارات السياسية لغرض اتخاذ المزيد من الإجراءات.

٤٥ - ويمكن أن تقوم الحكومات المعنية أو الأطراف الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية بتنظيم المبادرات والعمليات التشاورية الأخرى بين الدورات. وتم خلال عملية مؤتمر القمة تقديم عدد من المقترحات المتعلقة بإنشاء لجان فرعية أو أفرقة عمل تركز على القضايا المحددة زمنيا وتشمل عددا محدودا من ممثلي البلدان والمؤسسات الدولية والمجموعات الرئيسية، وذلك لتقديم مدخلات للجنة. **وباستطاعة هذه اللجان الفرعية أو أفرقة العمل، إذا ما أسستها الأطراف المعنية ومولتها، أن تقدم مدخلات قيمة لعمل اللجنة وترفع من قيمة قضايا التنمية المستدامة في عين الجمهور.**

٤٦ - وربما تستلزم التغييرات المقترحة تمديد الفترة الزمنية بين الاجتماعات التي تعقد بين الدورات (أي منتدى التنفيذ ومنتديات الخبراء) والدورات الرئيسية للجنة. ويقترح، مع مراعاة الجدول العام لاجتماعات الأمم المتحدة في المقر، بما في ذلك الجدول الزمني للمجلس

الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة، يقترح تغيير مواعيد انعقاد الجلسات الرئيسية والجلسات التي تعقدها اللجنة بين الدورات. وبموجب هذا الاقتراح، ستعقد دورات الاستعراض ووضع السياسات للجنة خلال شهري شباط/فبراير - آذار/مارس كما يمكن عقد المنتديات بين الدورات في شهري أيار/مايو - حزيران/يونيه. وعلى أساس هذه التغييرات يمكن أن تبدأ سنة الاستعراض في أيار/مايو - حزيران/يونيه بعقد منتدى التنفيذ العالمي وتنتهي في السنة المقبلة في شهري شباط/فبراير - آذار/مارس بعقد دورة الاستعراض. وستنتهي دورة السنتين في السنة اللاحقة بانعقاد دورة وضع السياسات. وعلى سبيل المثال ستبدأ دورة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، بما في ذلك الدورتين الرابعة عشرة (٢٠٠٦) والخامسة عشرة (٢٠٠٧) للجنة في أيار/مايو - حزيران/يونيه ٢٠٠٥ بانعقاد منتدى التنفيذ العالمي وتنتهي بدورة وضع السياسات في شباط/فبراير ٢٠٠٧.

الإطار ٢ - التغييرات التنظيمية الرئيسية المقترنة بدورة السنتين المقترحة للجنة

يمكن الاستعاضة عن الاجتماعات السنوية للأفرقة العاملة المخصصة السابقة بما يلي:

- ندوات التنفيذ (خلال سنة الاستعراض)
- ندوات الخبراء (خلال سنة وضع السياسات)

ويمكن تنظيم ندوات التنفيذ على النحو التالي:

- خمس ندوات إقليمية للتنفيذ سيجري تنظيمها بالاقتران مع اجتماعات اللجان الإقليمية، (استخدام الموارد المخصصة لأحد الأفرقة العاملة المخصصة السابقة)
- ندوة تنفيذ عالمية واحدة

وأعيد تحديد جدول الاجتماعات الرئيسية والتي تعقد بين الدورات للجنة التنمية المستدامة حتى يتاح المزيد من الوقت للأنشطة التحليلية وأنشطة ما بين الدورات التي تتخلل ندوات التنفيذ أو ندوات الخبراء (التي تعقد في أيار/مايو - حزيران/يونيه) ودورتي الاستعراض ووضع السياسات (اللتان تعقدان في شباط/فبراير - آذار/مارس)

وستشمل الوثائق الرئيسية تقارير اتجاهات التنفيذ وحالة تقرير التنفيذ وورقات السياسات

٣ - اختيار المسائل للدورات المقبلة

٤٧ - هناك قرار هام يتعين أن تتخذه اللجنة في دورتها الحادية عشرة يتمثل في كيفية إدراج المسائل الفنية في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة لفترة السنوات السبع التالية، أو لدورات السنتين العديدة المقبلة، إذا ما قُبلت دورة السنتين المقترحة.

٤٨ - وستتمثل أكثر الطرق مرونة وانفتاحا لإدراج المسائل في برنامج العمل المقبل في عدم قيام اللجنة بالتحديد المسبق لمسائل معينة أو قطاعات اقتصادية وقطاعات الموارد الطبيعية لفترة السنوات الثماني إلى العشر المقبلة. وسيتيح هذا أيضا للجنة أن تنظر في جميع العلاقات المتبادلة الممكنة فيما بين جميع المسائل عند رغبتها في ذلك، وكذلك النظر في المسائل الناشئة. ولذلك يمكن النظر في تقييم شامل للتقدم المحرز في تنفيذ التنمية المستدامة في جميع المجالات في سياق كل سنة استعراض. وستحدد عندئذٍ كل دورة استعراض، استنادا إلى هذا التقييم، مجالات لإمعان النظر فيها وتحليلها والتفاوض بشأنها خلال سنة وضع السياسات التالية. غير أنه سيكون من الصعب استعراض تنفيذ جميع جوانب خطة جوهانسبرغ للتنفيذ في كل سنة استعراض.

٤٩ - وبناء على ذلك اقترحت الخيارات الثلاث التالية لتضييق نطاق بؤرة التركيز خلال دورات العمل المقبلة لفترة السنتين:

الخيار ١

يمكن القيام خلال الدورة الحادية عشرة للجنة بالاختيار المسبق لقطاعين أو ثلاثة قطاعات عريضة للموارد الطبيعية أو القطاعات الاقتصادية (مثل المياه أو المحيطات أو السياحة) لكل دورة من دورات السنتين الأربعة أو الخمسة الجديدة، وبالتالي وضع برنامج مسبق للسنوات الثماني إلى العشر المقبلة. ويمكن المسائل مثل وسائل التنفيذ والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة أن يبقوا ثابتين طوال الفترة، حتى يمكن مناقشتهم مع كل قطاع. وقد تحتاج بعض دورات السنتين أيضا إلى تهيئة النظر بصورة أكثر تعمقا في أنماط الإنتاج والاستهلاك على أن يوضع في الاعتبار قرار مؤتمر القمة بوضع إطار عمل مدته ١٠ سنوات للبرامج في هذا المجال.

ويتيح هذا الخيار إمكانية التنبؤ بصورة كاملة فيما يتعلق بالمسائل التي ستتناولها اللجنة بالنسبة لفترة السنوات العشر بكاملها. وستقوم دورة الاستعراض بتحديد، في إطار القطاعات العريضة التي نوقشت خلال إحدى دورات فترة السنتين، المجالات ذات الأولوية لإيلائها الاهتمام وإجراء مفاوضات بشأنها خلال سنة وضع السياسات التالية.

ويواجه هذا الخيار مع ذلك بعدد من العوائق. فإنه سيتيح مجالا ضئيلا للمرونة وسيوفّر فرصا محدودة للنظر في الصلات فيما بين المواضيع وقطاعات الموارد الطبيعية (ما لم تظهر في نفس السنة). وبالإضافة إلى ذلك قد يتضح أنه من الصعب اختيار مجالات تركيز للدورات الأخيرة نظرا لأنه قد يجري تأجيل النظر في تلك المسائل لسنوات عديدة. وهناك عائق آخر يتمثل في أن أي برنامج حُدد بطريقة مسبقة حتى الآن سيكون نطاقه محدودا لمعالجة الحقائق المتغيرة في الميدان، والمسائل الناشئة والتقدم المحرز أو عدم التقدم في تنفيذ برنامج مؤتمر القمة.

الخيار ٢

في إطار هذا الخيار، لن يكون هناك برنامج عمل مواضيعي محدد مسبقا للسنوات العشر المقبلة. ويمكن تحديد قطاعين أو ثلاثة قطاعات للنظر فيها بالنسبة لدورة السنتين الأولى (٢٠٠٤-٢٠٠٥) في الدورة الحادية عشرة. وسيجري تحديد مجال التركيز لدورات السنتين التالية في كل دورة لوضع السياسات. وسيكون عندئذ لدورة تحديد السياسات هدفان: مناقشة المبادرات الجديدة والتفاوض بشأنها والاتفاقات للتعجيل بالتنفيذ في نطاق مجالات التركيز للدورة الحالية؛ واتخاذ قرار بشأن القطاعات التي سيُنظر فيها خلال دورة السنتين التالية.

وعلى سبيل المثال، قد تكرر الدورة المقبلة لعام ٢٠٠٣ التركيز على التنمية المستدامة في قطاعات المياه والمحيطات والسياحة. وفي دورة عام ٢٠٠٤، سيجري استعراض التنفيذ في هذه القطاعات وسيجري تحديد مجالات اهتمام معينة. وستركز عندئذ دورة وضع السياسات التالية (٢٠٠٥) على تلك المجالات وستقرر أيضا ما هي القطاعات العريضة التي سينظر فيها في الدورة التالية.

وسيكفل هذا الخيار أقصى درجات المرونة لمعالجة التحديات والفرص الناشئة لمعاودة النظر في تنفيذ القرارات السابقة للجنة. ولن تتيح مع ذلك لندوات التنفيذ الإقليمية التركيز على مواضيع منتقاة لإحدى الدورات نظرا لأن تلك الندوات تنظم في سياق الاجتماعات الإقليمية التي تعقد بصفة معتادة قبل دورة اللجنة لوضع السياسات التي تختار الموضوع. وعلاوة على ذلك، ومع وضع مختلف أولويات البلدان والمجموعات في الاعتبار، فقد يدلل اختيار القطاعات لدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ وحدها على أن الأمر يتسم بالصعوبة بدون الاتفاق على المسائل التي ستعالج في وقت لاحق. وعلاوة على ذلك، قد يصبح عمل الدورات المقبلة للجنة لوضع السياسات مثقلة بقرارات تنظيمية.

الخيار ٣

بموجب هذا الخيار – وهو مزيج من الخيارين الوارد وصفهما أعلاه – يمكن أن تقوم الدورة الحادية عشرة للجنة بالاختيار المسبق لمجال أو مجالين عريضين لكل دورة مدتها سنتين من الدورات الأربع أو الخمس التالية، بينما يمكن للدورات المقبلة لوضع السياسات تحديد مجال آخر للدورة التالية. وسيجري تحديد جميع مجالات التركيز لدورة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ في الدورة الحادية عشرة. وسيوفّر هذا الخيار مزيجا من إمكانية التنبؤ والمرونة.

وستضع اللجنة برنامجا متعدد السنوات، كما فعلت في عام ١٩٩٧ بالنسبة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢، باتخاذ قرارات بشأن قطاعات مثل المياه والمرافق الصحية والسياحة والمحيطات، وما إلى ذلك، والتي ستنظر فيها على مدى السنوات العشر التالية ولكنها ستفسح أيضا المجال للمسائل أو التحديات الناشئة والتي يمكن أن تعالج دون إخطار مسبق للاستعداد أو تنظر مرة أخرى في المسائل التي نوقشت خلال الدورات السابقة إذا كان هذا هو المطلوب. وستتخذ القرارات بشأن المسائل الناشئة أو المعاد النظر فيها خلال دورات وضع السياسات.

٥٠ - وأيا كان الخيار الذي سيعتمد، **فإنه قد ينظر بتعمق في ٥ إلى ٦ مجالات محددة ذات أولوية على أقصى حد في إطار قطاع أساسي اقتصادي معين أو قطاع أساسي معين للموارد الطبيعية خلال سنة وضع السياسات**. وعلى سبيل المثال، إذا ما ركزت دورة الاستعراض على المياه والمرافق الصحية، فإن مجالات الاهتمام التي قد تحدد للنظر فيها في سنة وضع السياسات قد تشمل التطرق إلى المياه، وإدارة مساقط المياه، وحماية نوعية المياه، والفقر الريفي، والأمن الغذائي. وستجرى الموافقة عليها في نهاية دورات الاستعراض للنظر فيها خلال سنة وضع السياسات.

٤ - ٢٠٠٣: سنة انتقالية

٥١ - على سبيل الاستثناء، لن يسبق دورة السنتين الأولية التي تغطي الفترة من الدورة الحادية عشرة إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة، والتي تنتهي بدورة وضع السياسات في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٥، عقد الندوات الإقليمية وندوات التنفيذ العالمية المقترحة، والتي كان يتعين أن تعقد في منتصف عام ٢٠٠٣.

٥٢ - وعوضا عن ذلك، ستقوم الأمانة العامة عند التحضير للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة (الدورة الاستعراضية الأولى المقترحة في شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٤) بإجراء تحليل معمق آخر للموجزات القطرية وتقارير التقييمات الوطنية، ووضع مبادئ

توجيهية جديدة للإبلاغ بالتشاور مع المنسقين الوطنيين. وستسترشد الأمانة العامة بقرارات الدورة الحادية عشرة للجنة عند التشاور أيضا مع المؤسسات الإقليمية بشأن ما ستسهم به في أعمال اللجنة، وإنجاز الترتيبات المشتركة بين الوكالات دعما لمتابعة نتائج مؤتمر القمة، والقيام بأعمال أخرى تتعلق بالشراكات، وإعداد أول تقرير عن حالة التنفيذ بناء على ما يرد إليها من مدخلات من المنظمات الإقليمية والدولية وغيرها من أصحاب المصالح. (للاطلاع على رسم بياني يوضح العملية لهذه الفترة الانتقالية انظر المرفق الخامس).

جيم – منتدى القيادة والالتزام والمشاركة

٥٣ – ستؤدي اجتماعات اللجنة وما تقوم به من أنشطة بين الدورات إلى تحسين مشاركة جميع أصحاب المصالح، والآليات المناسبة للمساءلة والإبلاغ، ومنتدى للشراكة والمداولات التي تركز على الأهداف، والقرارات والنتائج.

١ – الالتزام السياسي الرفيع المستوى

٥٤ – سيكون استمرار الالتزام السياسي الرفيع المستوى بعملية اللجنة عاملا بالغ الأهمية في نجاح عملية متابعة مؤتمر القمة. وعلى مر السنوات، تمكنت لجنة التنمية المستدامة من جذب اهتمام الوزراء المعنيين بالبيئة، وأحيانا اهتمام الوزراء الذين يضطلعون بمسؤوليات أخرى، مثل الموارد الطبيعية والتنمية والزراعة والطاقة والسياحة والمالية. وقد كرر مؤتمر القمة تأكيد التحدي الذي يواجه اللجنة والمتمثل في إشراك جميع الوزراء المعنيين بشتى أبعاد وقطاعات التنمية المستدامة.

٥٥ – وثبت بصورة تقليدية بالتجربة أن تحقيق مشاركة متوازنة بين الوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة أمر يتسم بالصعوبة، ويعود سبب ذلك إلى حد كبير إلى أن معظم البلدان ترسل عادة وزيرا واحدا فقط إلى أي اجتماع دولي. **لذا فلا بد من بذل مزيد من الجهود لكفالة أن تؤدي عملية اللجنة – ولا سيما الأجزاء الرفيعة المستوى للجنة – إلى مشاركة صانعي السياسات على أعلى مستوى ومن شتى الاختصاصات. إذ إن مشاركة الوزراء في اجتماعات لجنة التنمية المستدامة يمكن أن تلعب دورا رئيسيا من حيث:**

(أ) توفير القيادة السياسية لتعزيز الجهود الرامية إلى التنفيذ الفعال، وإيجاد حلول فعالة للمشاكل المحددة والتصدي للتحديات الجديدة؛

(ب) تشجيع وضع سياسات في مجالات تستلزم مزيدا من التوافق في الآراء على الصعيد العالمي؛

(ج) إتاحة الفرص للاطلاع على ما أُحرز من تقدم في تنفيذ القرارات المتخذة في دورات سابقة، وتصحيح المسار إذا لزم الأمر؛

(د) كفالة إجراء حوار على مستوى رفيع بشأن السياسات المتعلقة بمسائل التنفيذ مع رؤساء الوكالات الدولية والمؤسسات المالية والتجارية؛

(هـ) تأمين مشاركة أكبر لقادة منظمات المجتمع المدني ومديرين من القطاع الخاص وكبار العلماء والممثلين من المجموعات الرئيسية على أعلى المستويات.

٥٦ - ولكن من الجدير بالملاحظة أن الالتزام الوزاري بعملية اللجنة لا ينبغي أن يظل مقتصرا على دورات اللجنة. ويمكن أيضا استكشاف إمكانيات مشاركتهم في شتى المنتديات/الاجتماعات التي تتخلل الدورات.

٥٧ - وبغية تحسين التماسك بين السياسات واتساقها والتكامل فيما بينها، تستطيع البلدان تشجيع وتيسير إجراء مشاورات وطنية بين الوزراء بشأن الجوانب الدولية للتنمية المستدامة التي تجري مناقشتها في شتى الهيئات الحكومية الدولية والهيئات المنشأة بموجب معاهدات والمعنية بأبعاد محددة للتنمية المستدامة، بما في ذلك اللجنة. وثمة إمكانية أخرى تتمثل في قيام الحكومات المعنية بتنظيم اجتماعات أو عمليات تعقد بين الدورات يشارك فيها الوزراء المعنيون من البلدان المعنية فضلا عن قادة المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية، بغية الخروج بأفكار ابتكارية أو نُهُج تتعلق بالسياسات بهدف تناول قضايا محددة مدرجة على جدول أعمال اللجنة.

٢ - المدخلات والمشاركة على الصعيد الإقليمي

٥٨ - استفادت عملية مؤتمر القمة استفادة كبيرة من المدخلات الإقليمية. وأكد أيضا أهمية تنفيذ النتائج التي توصل إليها على الصعيد الإقليمي، فضلا عن أهمية المنظور الإقليمي في أعمال اللجنة في المستقبل. وستوجه دعوة إلى اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، بالتعاون مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى لإجراء تقييمات وأعمال تحليلية بناء على ما يرد اللجنة من تقارير وطنية وبناء على مصادر أخرى للمعلومات، وذلك لأغراض التعاون داخل المنطقة. وفي وسع اللجان الإقليمية أيضا تشجيع إقامة شراكات في أقاليمها وتقييم تلك الشراكات.

٥٩ - وستقوم الأمانة العامة للأمم المتحدة - بالاشتراك مع أمانات اللجان الإقليمية، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغيرهما من

المنظمات الدولية والإقليمية - بتنظيم منتدى تنفيذي إقليمي كل عامين في كل إقليم. وستشمل هذه المنتديات ما يلي:

(أ) إجراء حوار بشأن السياسات وتبادل الخبرات والدروس المستفادة، بمشاركة وكالات التنفيذ الوطنية، والشراكات وغيرها من أصحاب المصالح؛

(ب) العروض الوطنية ودون الإقليمية - بما في ذلك المنتديات المرتبطة بمنطقة جغرافية معينة (مثل منطقة القطب الشمالي وبحر الأورال والبحر الأبيض المتوسط وبحر البلطيق وغيرها من المناطق) والدول الجزرية الصغيرة النامية الإقليمية - بشأن الخبرات والدروس المستفادة والتحديات والعقبات والفرص، المتصلة بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة بمشاركة الحكومات والمجموعات الرئيسية والشراكات وغيرها من أصحاب المصالح؛

(ج) تحديد المؤشرات المتعلقة برصد تنفيذ التنمية المستدامة وما أحرزته من تقدم، بالنسبة لكل من أهداف وغايات مؤتمر القمة وأولويات التنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي؛

(د) استعراض الأولويات والمنظورات الإقليمية ودون الإقليمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج مؤتمر القمة وغيرها من النتائج التي تمخضت عن المؤتمرات العالمية (مثل توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة والإعلان بشأن الألفية)، وبحث ما يجب الإسهام به في النتائج العالمية وكيفية تحقيق هذا الإسهام؛

(هـ) تحديد الأولويات ومجالات الاهتمام والمناطق الساخنة والتحديات الجديدة على الصعيد الإقليمي؛

(و) مشاركة المؤسسات والمنظمات الإقليمية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية.

٣ - منظومة الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات والمؤسسات المالية الدولية

٦٠ - يدعو الفصل الحادي عشر من خطة جوهانسبرغ للتنفيذ المنظمات الدولية للقيام بدور مباشر وأكبر في أعمال اللجنة. وثمة ضرورة لكفالة اعتماد نهج متكامل عند التخطيط للأنشطة التي تقوم بها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها لمتابعة نتائج مؤتمر القمة. وينبغي تنسيق جميع الأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة بغية تجنب الازدواجية وزيادة الفعالية. وسبق لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن بدأت القيام بأعمال لتحقيق هذا الهدف، ولا سيما فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية وفي مجالات مبادرة ويهاب (المياه والصرف الصحي، والطاقة، والصحة الإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي).

٦١ - وثمة أيضا ضرورة لكفالة تماسك السياسات والتنسيق على نطاق المنظومة عند متابعة نتائج المؤتمرات، ومن بينها مؤتمر القمة. وبدأت بالفعل لجنة البرامج الرفيعة المستوى التابعة لمجلس الرؤساء التنفيذيين العمل لوضع نهج متماسك على نطاق المنظومة بشأن متابعة مؤتمر القمة. وسيقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين، بما في ذلك مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، بترجمة هذا النهج المتعلق بالسياسات إلى مبادئ توجيهية تسترشد بها الأنشطة التنفيذية، فتتعزز بذلك الصلة بين صياغة السياسات على نطاق عالمي والأنشطة التنفيذية على نطاق قطري. ويقوم مجلس الرؤساء التنفيذيين أيضا باستعراض نظام منظمي المهام الذي يوفر آلية للتنسيق بين الوكالات بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

استعراض نظام منظمي المهام والترتيبات اللاحقة المحتملة

٦٢ - أنشئ نظام منظمي المهام في الأصل في إطار لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات. وكان الغرض الرئيسي منه كفالة التنسيق والتعاون عند متابعة نتائج جدول أعمال القرن ٢١، بما في ذلك الإبلاغ عن عمليات التنفيذ التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة. وفي مرحلة ما بعد مؤتمر جوهانسبرغ، يجب على منظومة الأمم المتحدة أن تحول نهجها في اتجاه اتخاذ ترتيبات متوافقة على جميع الصُعد مع الأولويات الواردة في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ ومبادرة ويهاب (المياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي)، ومساعدة منظومة الأمم المتحدة لكي تستغل استغلالا تاما الزخم الجديد والالتزامات والتعهدات الجديدة المنبثقة عن مؤتمر القمة.

٦٣ - وثمة حاجة إلى تعزيز القدرة المشتركة بين الوكالات على (أ) ربط العمل التحليلي والمعياري في النظام بصورة أكثر فعالية مع التنفيذ على الصعيد الميداني ومع الرصد والإبلاغ المحسنين على الصُعد الوطنية والإقليمية والدولية؛ (ب) الاضطلاع بالأنشطة التنفيذية على نحو فعّال.

٦٤ - وينبغي للترتيبات الخَلَف لنظام منظمي المهام أن تتسم بالدينامية وأن تكون مصممة لتحقيق الأهداف التالية:

(أ) نقل محور الاهتمام من الإبلاغ عن المناقشات المعيارية ودعمها إلى التنفيذ مع إيلاء تركيز أكبر لمجالات وغايات وأهداف مواضيعية محددة؛

(ب) دعم واستكمال آليات المتابعة التي أنشأتها المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العقد الماضي؛

(ج) التشجيع على إقامة روابط أقوى بين المداولات الحكومية الدولية العالمية وتدابير التنفيذ على الصعيد القطري؛

(د) التشجيع على اتباع نُهج مرنة عملية المنحى وابتكارية وجامعة قائمة على المزايا النسبية التي تتمتع بها مؤسسات الأمم المتحدة المختلفة، وعلى مستوى مشاركة الجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة؛

(هـ) تطبيق نهج إدارة المواضيع كل على حدة، حيثما أمكن،

(و) تعزيز التكامل الإجمالي للمكونات الثلاثة للتنمية المستدامة.

٦٥ - واستنادا إلى ذلك، ينبغي للإدارة أن تحول النهج في اتجاه التنفيذ وأن تقيم روابط أقوى بين مناقشة السياسة العامة والأنشطة التنفيذية، وأن تعمل على زيادة إشراك الشركاء والجهات الفاعلة من خارج الأمم المتحدة فضلا عن الترويج للهدف الشامل المتمثل في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن المهام والأهداف المبينة أعلاه أن تحدد شكل الترتيبات الخَلَف الممكنة، آخذة بعين الاعتبار الولايات المنوطة بالوكالات وأولوياتها وقدراتها، وكذلك ترتيبات متابعة نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى والأهداف الإنمائية للألفية، والآثار المترتبة على الموارد وعوامل التوقيت.

٦٦ - وتعمل آلية مجلس الرؤساء التنفيذيين لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق على استكشاف جميع السبل الكفيلة بأداء منظومة الأمم المتحدة لدورها الواجب على نحو فعّال وكفؤ في متابعة نتائج مؤتمر القمة. ومن المرجح أن يتم في بحر عام ٢٠٠٣ وضع اللمسات النهائية على تلك الترتيبات وسوف تكون جزءا من الاستراتيجية الكلية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والمقاصد والغايات المتفق عليها في مؤتمر القمة وغيره من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما.

٦٧ - وبالنسبة للمجالات الداخلة في إطار مبادرة ويهاب (المياه والمرافق الصحة، والطاقة، والصحة، والإنتاجية، والزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي)، فإن هناك ثمة حاجة لاستكشاف مزيد من الإمكانيات للوصول بالتنفيذ إلى أقصى حد ممكن بالنظر لما لتلك المجالات من أثر هام على التنمية المستدامة. **وهناك عدد من المهام التي يجب أداؤها بغية الترويج لمبادرات وشراكات جديدة وزيادة فعالية الأنشطة الجارية في المجالات الداخلة في إطار مبادرة ويهاب.** وتشتمل تلك المهام على ستة مجالات من الأنشطة: (أ) الدعوة وزيادة وعي الجمهور بالقضايا الحاسمة عن طريق حملات التوعية والدعوة من خلال وسائط الإعلام؛ (ب) إنشاء دار مقاصة لتبادل المعلومات بشأن السياسات والبرامج

ولتقاسم الخبرات والدروس المستفادة، ويمكن أن يشمل هذا إعداد تقارير مرحلية وعقد اجتماعات سنوية لجميع الجهات الفاعلة المعنية، بمن فيها الجهات المانحة الثنائية؛ (ج) تعزيز اتساق السياسات على جميع المستويات وتحديد مجالات معينة تكون السياسة العامة المتعلقة بها بحاجة إلى مزيد من التطوير؛ (د) التشجيع على إقامة ترتيبات تعاونية بين الجهات الفاعلة المعنية بشأن البرامج والمشاريع، وتيسير تلك الترتيبات، ومن شأن هذا أن يساعد في تلافي الازدواجية ويكفل الاستخدام الأمثل للموارد؛ (هـ) تقوية قاعدة المعارف عن طريق اتخاذ مبادرات مختلفة بضمنها إقامة روابط مع مراكز البحث وغيرها من مصادر المعرفة؛ (و) الترويج لإقامة روابط أقوى بين الأنشطة المضطلع بها على الصُعد العالمية والإقليمية والوطنية.

٦٨ - ويوجد عدد من الترتيبات التعاونية في مجالات الصحة والزراعة والتنوع البيولوجي وإدارة النظر الإيكولوجية، وهي تخدم تلك المهام، بما في ذلك شراكات عالمية في مجال التحصين (مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، والمبادرة الدولية للقاحات ضد الإيدز، وغيرهما)، والفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية وفريق الأمم المتحدة لتنسيق النظام الإيكولوجي. بيد أن هناك حاجة لإقامة ترتيبات من ذلك النوع في مجالات المياه والصرف الصحي والطاقة، والتي ينبغي أن تكون ابتكارية ومرنة ومرئية وثابتة وأن تشمل جميع الجهات الفاعلة الرئيسية، وينبغي أن تكون تكاليفها في الوقت نفسه ضئيلة إلى أدنى الحدود.

٦٩ - وتتمثل إحدى الإمكانيات في متابعة تلك الأهداف عن طريق الفئات التعاونية الرئيسية، حيث ينبغي لهذه الفئات المكونة من أصحاب المصالح المتعددين أن تؤدي وظيفتها بقدر من المرونة كافٍ لمواجهة التحديات الناشئة في الوقت المناسب ولتلبية الاحتياجات المحددة لهذين المجالين. وفي حين تركز تلك المجموعات على القطاعات المعنية، ينبغي لها أيضا أن تعزز الروابط المشتركة مع المجالات الأخرى لمبادرة ويهاب.

٤ - الفئات الرئيسية

٧٠ - للفئات الرئيسية[١٠] أدوار متعددة تقوم بها في سياق اللجنة من بينها (أ) دور الوكلاء للتنفيذ التشغيلي لنتائج مؤتمر القمة؛ (ب) دور مراقبي ومحللي السياسات وما يترتب عليها من آثار؛ (ج) دور المشتركين في شراكات التنمية المستدامة؛ (د) دور المراقبين والمحللين لمبادرات الشراكة وما يترتب عليها من آثار.

٧١ - وقد أتيحت للفئات الرئيسية خلال مؤتمر القمة وفي أثناء عمليته التحضيرية فرص عديدة للإسهام في نتائج المؤتمر من خلال الارتباطات التي شارك فيها أصحاب المصالح

المتعددين[11] ومنها على سبيل المثال الأفرقة العامة القائمة على المشاركة، والموائد المستديرة الرفيعة المستوى، والأحداث الجانبية، والبيانات التي أدلت بها الشراكات، والأحداث التي جرت على هامش المؤتمر والمشاورات غير الرسمية. واستنادا إلى الخبرة المكتسبة من اللجنة ومن مؤتمر القمة، يتضمن المرفق السادس تحليلا للدروس المستفادة بشأن النُهج التي يمكن بموجبها الحصول على إسهامات أكثر نفعا من الفئات الرئيسية، والتحديات الرئيسية التي يتعين على اللجنة معالجتها في هذا الصدد في المستقبل.

٧٢ - وينبغي تطبيق جميع الوسائل والآليات القائمة التي تمكن أصحاب المصالح من المشاركة بصورة فعالة ومباشرة وتشاركية في الاجتماعات التي تعقدها اللجنة في المستقبل والانتفاع من تلك الوسائل والآليات سواء في وضع السياسات أو تبادل الخبرات المكتسبة في مجال التنفيذ.

٧٣ - والغرض الرئيسي من وراء ذلك هو زيادة الانتفاع من آراء وأفكار الفئات الرئيسية في عملية صنع القرار على الصعيد الحكومي الدولي وكفالة مساهمة الفئات الرئيسية مساهمة فعالة في التنفيذ. **وهذا يشير إلى ضرورة ربط الأنشطة التي تشارك فيها الفئات الرئيسية ربطا أوثق بالأنشطة الرئيسية خلال الدورات التي تعقدها اللجنة في المستقبل. فعلى سبيل المثال، يمكن نشر عمليات الحوار مع أصحاب المصالح المتعددين في كل اجتماعات اللجنة عوضا عن عقدها في شكل أجزاء مستقلة بذاتها محصورة بمدة يومين وبهذا تصبح عمليات الحوار هذه أشد صلة بموضوع الاجتماع ويزداد أثرها على نتائجه وقراراته.** وفيما يلي بعض الأمثلة:

(أ) يمكن أن تصبح المناقشات التفاعلية مع قادة الفئات الرئيسية جزءا من الأجزاء الرفيعة المستوى؛

(ب) يمكن أن تُنظم المناقشة حول موضوع معين على نحو يتماشى مع الخطوط العريضة للجلسات التفاعلية العامة المعقودة في إطار مؤتمر القمة؛

(ج) يمكن أن يدير عمليات الحوار مع أصحاب المصالح المتعددين، على غرار جوهانسبرغ، ميسرون من شتى مناحي الحياة بدءا من علماء ذوي شهرة وانتهاء بمفاوضين مدربين أو شخصيات إعلامية أو وجهاء محليين؛

(د) يتعين على استعراضات الشراكة أن تشرك ممثلي الفئات الرئيسية بصورة فعالة في عملها سواء بصفة شركاء أو بصفة محللين أو مراقبين؛

(هـ) يمكن أن تدعى الفئات الرئيسية، في أثناء مؤتمر القمة إلى الإدلاء بتعليقاتها، خلال الجلسة الختامية، على النتائج التي توصلت إليها اللجنة.

٧٤ - وينبغي للفئات الرئيسية أن تواصل استخدام الآليات التي نظمتها بنفسها بغرض تعيين ممثلين عنها في عمليات الحوار مع أصحاب المصالح المتعددين، وفي الأنشطة المماثلة المضطلع بها خلال دورات اللجنة. وبوسع الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تقوم بدور استباقي أكبر في تعيين أفراد أو منظمات يُزودون اللجنة بتجارب وخبرات خاصة بشأن دور الفئات الرئيسية في التنفيذ، على أن يتم ذلك من خلال عملية شفافة. وحيث أن عملية الاتصال تلك تتطلب موارد ضخمة من منظومة الأمم المتحدة فلا بد من مواصلة استكشاف السبل الكفيلة بزيادة التعاون بين الوكالات، وبخاصة مع المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي فضلا عن اللجان الإقليمية وهيئاتها التي لها وجود إقليمي مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأغذية والزراعة.

٧٥ - **وينبغي لمحافل التنفيذ الإقليمية المقترحة أن تعكس الممارسات القائمة على المشاركة التي تضطلع بها اللجنة ومؤتمر القمة، ومن بينها الارتباطات التي يشارك فيها أصحاب المصالح المتعددين.** وهذا يتطلب تقوية شبكات الفئات الرئيسية على الصعيدين الوطني والإقليمي (أو إقامة شبكات إن لم تكن موجودة بعد) بهدف التشجيع على تقديم إسهامات في عملية اللجنة وإعداد مقترحات بخصوص شراكات التنفيذ، إلى جانب تعزيز العمليات التشاورية الوطنية التي يحضرها ممثلون للحكومات والفئات الرئيسية.

٧٦ - **وينبغي ألاّ يقتصر اشتراك الفئات الرئيسية على اجتماعات اللجنة، ومن ذلك مثلا:**

(أ) ينبغي أن يشارك ممثلون عن الفئات الرئيسية في الأنشطة التي تتخلل الدورات والتي تعقد بمبادرة من الحكومات أو المنظمات الدولية المعنية بغرض التوصل إلى استنتاجات وتوصيات بشأن مسائل أو أهداف محددة، وذلك من قبيل اجتماعات أفرقة الخبراء أو اللجان الفرعية أو أفرقة العمل الموصوفة أعلاه؛

(ب) ينبغي أن يعزز التعاون والتشاور فيما بين الفئات الرئيسية في الفترات التي تتخلل الدورات أو السابقة لانعقادها. وهذا العمل يتيح فرصا للمتمرسين أكثر من غيرهم بعملية لجنة التنمية المستدامة لإطلاع القادمين الجدد على خبراتهم والاستجابة لدواعي بناء القدرات فيما بين الفئات الرئيسية؛

(ج) يمكن أن تنظم للفئات الرئيسية إحاطات إعلامية أكثر انتظاما يعقدها رئيس/مكتب اللجنة مقرونة بزيادة التفاعل بين الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين وقادة منظمات الفئات الرئيسية.

٧٧ - ومن التحديات الكبرى التي تواجه ذلك تعبئة موارد كافية خارجة عن الميزانية لتيسير اشتراك الفئات الرئيسية، وبخاصة من البلدان النامية، في اجتماعات اللجنة ودعما لشبكات الفئات الرئيسية والعمليات الاستشارية ذات الصلة باللجنة.

حالة الفئات الرئيسية المعتمدة لدى مؤتمر القمة

٧٨ - هناك ما يربو على ٧٠٠ منظمة جديدة معتمدة لدى مؤتمر القمة إضافة إلى حوالي ٣ ٠٠٠ منظمة تتمتع بالفعل بإمكانية الوصول إلى العملية من خلال اعتمادها لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو لكونها مدرجة على قائمة باللجنة. **وبغية كفالة مواصلة إسهام هذه الجهات الفاعلة الجديدة في عملية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في عملية المتابعة، يُقترح أن توصي اللجنة بأن يأذن المجلس لها بالتماس الاعتماد لديه بموجب إجراء المسار السريع.**

٥ - تعزيز الخبرة العلمية

٧٩ - وقد أبرزت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الحاجة لأن تولي اللجنة اهتماما أكبر بالمساهمات العلمية في التنمية المستدامة، من خلال اجتذاب الأوساط العلمية، على سبيل المثال، وتشجيع الشبكات الوطنية والإقليمية والعلمية على المشاركة في أعمالها.

٨٠ - ومن الأهمية بمكان، لدى تشجيع مساهمات الأوساط العلمية، التمييز بين عمليات تقديم المشورة العلمية وبين عمليات أصحاب المصلحة المتعددين نظرا لاختلاف أهداف وطرائق كل منهما. وستواصل الأوساط العلمية والتكنولوجية، بوصفها إحدى المجموعات الرئيسية في جدول أعمال القرن ٢١، المشاركة في عمليات أصحاب المصلحة المتعددين التي تشكل عنصرا لا يتجزأ من دورة عمل اللجنة. ومن ناحية أخرى فإن الهدف من عمليات الاستشارات العلمية هو تزويد اللجنة بأفضل الخبرات العلمية المتاحة بشأن المسائل المحددة التي تنظر فيها اللجنة أثناء دورة عملها، بما في ذلك منتديات الخبراء المقترحة.

٨١ - ومن شأن حصول اللجنة على الخبرة العلمية من مختلف فروع المعرفة أن يساعد اللجنة في النظر في حلول للمشاكل العملية للتنمية المستدامة وتقديم توصيات بشأنها. ويوفر استعراض وتحليل السياسات المدعمة بالعلم الأساسي الذي يعول عليه أكثر في عملية صنع القرار ويمكن لهذه العملية باللجنة أن تستفيد أيضا من العلماء البارزين المدعوين بوصفهم

أعضاء في هيئات استشارية أو محاضرين لكي يلقوا خطب رئيسية أو محاضرات عن المشاكل المتطورة أو الناشئة.

٨٢ - **وينبغي أن تكون الطرائق المصممة لإدخال الخبرة العلمية في مناقشة السياسات وصنع القرارات داخل اللجنة عملية ومرنة ومستجيبة للاحتياجات الخاصة أثناء دورة عملها.** وينبغي إشراك مجموعة عريضة من المؤسسات العلمية من البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، مع مراعاة أن العلماء المعترف بهم من نظرائهم على المستوى الوطني والدولي هم وحدهم الذين يستطيعون تقديم مساهمات موثوق بها في عمليات اللجنة.

٨٣ - وقرر مؤتمر القمة أن تنقل أعمال اللجنة المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية من أجل التنمية إلى اللجنة. وقد اقترح أن تحول الموارد التي يفرج عنها نتيجة لذلك القرار إلى اللجنة بغية تمكينها من الحصول على مشورة أفضل الخبراء اللازمة لبرنامجها.

٦ - المعلمون وغيرهم من مجموعات أصحاب المصالح

٨٤ - قرر مؤتمر القمة العالمي أيضا أن تشجع اللجنة المعلمين على المشاركة في عملية التنمية المستدامة، بما في ذلك، عند الاقتضاء، المشاركة في أنشطة اللجنة. ويعد الدور الذي يضطلع به المعلمون في تشكيل وجهات نظر الأجيال الشابة إزاء العالم دورا حيويا للغاية بالنسبة للتنمية المستدامة. وقد اقترح أن تنظر اللجنة في إشراك المعلمين في الأفرقة الاستشارية وفي المناقشات الحيوية أثناء دوراتها لزيادة تبادل الخبرات بشأن السياسات التعليمية والمنهجيات والوسائل الواعدة بصورة أكبر. **وقد اقترح أيضا إنشاء مركز تعليمي غير رسمي بالتوازي مع دورات اللجنة لتوفير منتدى للخبراء من الحكومات والمنظمات الدولية والجماعات الرئيسية لتبادل المعرفة والمشاركة في شتى الأنشطة المتصلة ببناء القدرات والتعليم.**

٨٥ - وهناك أيضا فئات أخرى من أصحاب المصلحة يمكن أن تشارك مشاركة ملموسة في أعمال اللجنة في المرحلة المقبلة، مثل ممثلي الفروع التشريعية والقضائية للحكومة ووسائط الإعلام. وثمة حاجة لاستكشاف إمكانيات مشاركتهم على نحو أكبر في متابعة مؤتمر القمة من خلال المشاورات مع ممثليهم في المنظمات الدولية.

دال - مبادرات الشراكة

٨٦ - بزغ مفهوم الشراكة بوصفه جزءا من عملية مؤتمر القمة جزئيا من خلال الإدراك بأن هناك حاجة لنُهج مبتكرة وقائمة على المشاركة على نطاق واسع من أجل تنفيذ التنمية

المستدامة، وأن تلك المنفذة لمشاريع ناجحة غالبا ما تجرى خارج النظام الحكومي الدولي. ويتمثل التحدي في تحديد الأمثلة الناجحة لجهات فاعلة تعمل سويا لتحقيق هدف مشترك ثم تطبيق تلك الأنشطة ''على نطاق واسع'' أو تكرارها، وبذلك يمكن للأنشطة التي تثبت فعاليتها على نطاق صغير أن تساعد أعدادا أكبر من الناس في جميع أنحاء العالم. وثمة رغبة أيضا في الانتقال من الإطار الذي يحدده المانحون إلى إطار يمكن فيه للمستفيدين من مشروع معين وغيرهم من أصحاب المصلحة العمل سويا بقدر أكبر من التكافؤ، على الانتقال من التصميم المفاهيمي للمشروع إلى مرحلة التشغيل. إلا أن مبادرات الشراكة لا يمكن أن تكون بديلا عن الالتزامات الحكومية الدولية المتفق عليها، مثل تلك المبادرات المتفق عليها في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ. والواقع أن الشراكات تعمل كعامل مساعد هام لهذه الالتزامات كوسيلة لتعميق وتحسين نوعية التنفيذ.

٨٧ - ولا تشكل الشراكات من أجل التنمية المستدامة التي أنشأها مؤتمر القمة إلا جزءا صغيرا من مجموعة الشراكات الواسعة النطاق التي أنشأها شتى أصحاب المصالح على مدى فترة طويلة من الزمن والتي ما برحوا يواصلون إنشائها وتتسم الشراكات التي أعلن عنها في مؤتمر القمة بسمات خاصة نظرا لأنها مرتبطة بصفة خاصة بنتائج مؤتمر القمة التي تحققت من خلال التفاوض وهي تشكل الآن جانبا هاما من عملية متابعته.

٨٨ - وقد وضعت المبادئ التوجيهية للشراكات من خلال عملية غير رسمية أثناء التحضير لمؤتمر القمة. واستعرضت الأمانة العامة للأمم المتحدة كل اقتراح من اقتراحات الشراكة المقدمة في ضوء تلك المبادئ التوجيهية. ولم يقبل من بين ٥٠٠ اقتراح تقريبا قدمت حتى الآن سوى نصفها فحسب لكي تدرج في موقع مؤتمر القمة الرسمي على الإنترنت في القسم الخاص بالشراكات. أما الشراكات التي لم تدرج في الموقع على الإنترنت، على سبيل المثال، فهي الشراكات التي لا تمثل اقتراحات جديدة أو التي ليس لها تأثير دولي. وبالنسبة لهذه الحالات، تبلغ الأمانة العامة الشركاء بالأسباب التي دعت إلى عدم قبول اقتراحاتهم، وتقدم قدر الإمكان اقتراحات لتنقيح ما قدموه بما يتفق مع المبادئ التوجيهية.

٨٩ - وعلى الرغم من أن المبادئ التوجيهية في ضيغتها الحالية قد حظيت باتفاق واسع النطاق من جانب المشاركين في ختام المشاورات غير الرسمية، فلم يصدق عليها أو تعتمد رسميا. **وقد اقتُرح أن تقوم اللجنة بتوضيح عدد من المسائل المتعلقة بالشراكات مثل مدى انطباق المبادئ التوجيهية، وآليات الإبلاغ، والتفاعل مع العمليات التي تجرى على الصعيد الوطني، والمسائل المتعلقة بالتمويل، مع مراعاة أنه من المستصوب الأخذ بنهج يتسم بالمرونة بغية تشجيع مزيد من الشراكات وإتاحة الفرصة للقدرات الخلاقة.**

الإطار ٣ – الأهداف الأساسية لعملية متابعة مؤتمر القمة فيما يتعلق بالشراكات

- إدماج الشراكات بوصفها عاملا هاما في عملية المتابعة الشاملة لمؤتمر القمة، ولا سيما من أجل تحقيق الأهداف والأغراض المحددة المتفق عليها في مؤتمر القمة.
- الحفاظ على قوة الدفع للشراكات التي أنشأها مؤتمر القمة.
- رصد التقدم الذي أحرزته الشراكات التي أنشأها مؤتمر القمة من خلال عملية شفافة وموثوق بها.
- توفير التوجيه لتلك الشراكات وتيسير عملية تقدمها.
- التشجيع على إنشاء شراكات جديدة وتسهيل إنشائها.

٩٠ – وقد اتخذت الأمانة العامة بالفعل عددا من الخطوات للمساعدة على كفالة الشفافية والانفتاح لعملية المتابعة. وقد أعيد تشكيل قسم شراكات التنمية المستدامة في موقع الأمم المتحدة على الإنترنت وتحديثه بانتظام منذ انعقاد مؤتمر القمة. ويجري إنشاء قاعدة بيانات لإتاحة سهولة الوصول إلى المعلومات عن الشراكات. كما أرسل طلب إلى المسؤولين عن الشراكات المدرجة على موقع الإنترنت طُلب منهم فيه استكمال المعلومات المتعلقة بأنشطتهم. وتعتزم الأمانة العامة أن تطلب إجراء استكمال مماثل على أساس منتظم وستيسر الحصول على النتائج من الموقع على الإنترنت.

٩١ – وبغية إبقاء اللجنة على علم بأنشطة الشراكات والتقدم المحرز في تحقيق أهدافها، اقترح إنشاء آلية للإبلاغ. وهذه الآلية بحاجة لأن تضع في اعتبارها الطابع الطوعي للشراكات والحاجة إلى توخي الشفافية والتقييم الموثوق به لأدائها. ويمكن للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تضع مبادئ توجيهية للإبلاغ – تتسم بالبساطة وسهولة الاستعمال قدر الإمكان – بالتشاور مع المشاركين في الشراكات وغيرهم من أصحاب المصلحة في عملية اللجنة. ويمكن للشراكات أن تقدم تقارير كل عامين إلى الأمانة العامة عن أنشطتها على أساس هذه المبادئ التوجيهية. وينبغي أن تتاح المعلومات التي يتم الحصول عليها لمنتديات التنفيذ الإقليمية ذات الصلة أثناء سنة الاستعراض من دورة اللجنة الجديدة المقترحة. ويمكن للأمانة العامة أن تصدر تقريرا شاملا كل عامين بناء على التقارير المقدمة من الشراكات ونتائج المنتديات الإقليمية، لمناقشتها في دورات الاستعراض. وفي دورات وضع السياسات يمكن توفير معلومات مستكملة عن تنفيذ الشراكات، مع التركيز على المسائل المحددة للدورة.

٩٢ - ويُقترح أن تركز مناقشات اللجنة على الشراكات وبشأنها على الدروس المستخلصة والتقدم المحرز وأفضل الممارسات، وتحديد سبل مساعدة هذه الشراكات بالتنفيذ، حيثما اقتضى الحال ذلك، وتشجيع إقامة شراكات جديدة.

رابعا - استنتاجات

٩٣ - تماشيا مع أحكام خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، قد ترغب اللجنة في اتخاذ مقررات بشأن:

(أ) مضامين برنامج عملها المتعدد السنوات في المستقبل؛

(ب) اتخاذ ترتيبات تنظيمية جديدة لتمكين اللجنة من الاضطلاع بولايتها المجددة مع التركيز على التنفيذ، بما في ذلك:

'١' اقتراح تحويل فرق العمل المخصصة لما بين الدورات إلى منتديات تنفيذ ومنتديات خبراء إقليمية وعالمية؛

'٢' اتخاذ الترتيبات من أجل مشاركة أكبر للمنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية في عملها؛

'٣' سبل تعزيز المساهمات العلمية في عمل اللجنة وتعميق مساهمة المعلمين؛

'٤' اتخاذ الترتيبات لتمكين اللجنة من القيام بدور جهة التنسيق لمناقشة الشراكات التي تشجع التنمية المستدامة.

٩٤ - وستستوجب المقررات التي اتخذتها اللجنة بشأن المسائل السابق الإشارة إليها اتخاذ ترتيبات تتم بعناية وبتفكير إبداعي وبإجراء مشاورات واسعة النطاق بين الأطراف المعنية. ولذا فإن هذه الدورة ستكتسي أهمية كبيرة لأنها ستحدد وتيرة اللجنة المعاد تنشيطها لسنوات مقبلة عديدة.

الحواشي

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.93.I.8 وتصويباته)، المجلد الأول: القرارات التي اتخذها المؤتمر، القرار ١، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

(٣) قرار الجمعية العامة دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس – ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A1)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٥) المرجع نفسه، القرار ٢، المرفق.

(٦) تقضي مبادرة الأمين العام ويهاب (WEHAB) بالتركيز على خمسة مجالات مواضيعية رئيسية هي: المياه والمرافق الصحية، والطاقة، والصحة، والإنتاجية الزراعية، والتنوع البيولوجي وإدارة النظام الإيكولوجي.

(٧) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢ والوثيقة A/56/326، الفرع الثالث والمرفق.

(٨) انظر تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٩) حسبما جاء في جدول أعمال القرن ٢١ وقرار الجمعية العامة ١٩١/٤٧.

(١٠) الفئات الرئيسية، كما وردت على وجه التحديد في جدول أعمال القرن ٢١ هي: المرأة والأطفال والشباب والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعمال ونقاباتهم، والتجارة والصناعة والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(١٠) الفئات الرئيسية، كما وردت على وجه التحديد في جدول أعمال القرن ٢١ هي: المرأة والأطفال والشباب والسكان الأصليون والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والعمال ونقاباتهم، والتجارة والصناعة والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون.

(١١) يقصد بعبارة ''أصحاب المصالح المتعددين''، في سياق اللجنة، اشتراك جميع أصحاب المصالح المعينين في العملية، بمن فيهم الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والفئات الرئيسية وما إلى ذلك.

المرفق الأول

جدول بأصناف القضايا التي يمكن أن ينصب عليها اهتمام لجنة التنمية المستدامة

	التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	العولمة والتنمية المستدامة	سبل التنفيذ وشؤون الحكم من أجل التنمية المستدامة	أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين	الصحة	العلم والتكنولوجيا والتعليم
قطاعات الثروات الطبيعية والقطاعات الاقتصادية	• تمكين الفقراء من سبل عيش مستدامة • تحسين سبل حصول الفقراء على الموارد الإنتاجية، والخدمات والمؤسسات العامة، بما فيها القروض والأرض والماء وخدمات الطاقة • إدماج الشواغل الصحية في الاستراتيجيات الرامية إلى القضاء على الفقر	• تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها من حيث القضايا البيئية والاجتماعية • تشجيع السياسات الهادفة إلى جعل العولمة شاملة للجميع تماماً وداعمة للتنمية المستدامة	• تعزيز الأطر المؤسسية لتحقيق التنمية المستدامة على جميع المستويات • تعزيز المعلومات من أجل اتخاذ القرارات	• وضع إطار برامج عمل لعشر سنوات دعما للاستهلاك والإنتاج المستدامين • الفصل بين النمو الاقتصادي والتردي البيئي • التشجيع على استخدام الوسائل الاقتصادية	• الحد من المخاطر الصحية الناجمة عن تلوث البيئة	• بناء قدرة أكبر في مجالي العلم والتكنولوجيا وتشجيع سبل نقل التكنولوجيا • زيادة استخدام التقييمات العلمية المتكاملة • إدماج التنمية المستدامة في نظم التعليم في جميع مستوياته
الماء والمرافق الصحية	• كفالة حصول الفقراء على مياه صالحة للشرب ومرافق صحية • تعزيز بناء القدرات الخاصة بالبنى التحتية للمياه والمرافق الصحية • إدماج اعتبارات استخدام المياه لأغراض الإنتاج في السياسات والبرامج الوطنية • تحسين استخدام المياه لأغراض الإنتاج كوسيلة لضمان سبل عيش المجتمع	• تشجيع إقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص وأشكال أخرى من الشراكات • نقل ونشر التكنولوجيات لإدارة مرافق الصرف الصحي والتخلص من النفايات في المناطق الحضرية/ الريفية	• تشجيع استراتيجيات الإدارة المتكاملة للمياه، بمشاركة أصحاب المصلحة في الأحواض ومستودعات المياه الجوفية • تعزيز القدرات الوطنية في مجال وضع اللوائح العامة لتطوير مرافق المياه بصورة منصفة وذلك لتوسيع نطاق أنشطة شركات الخدمات العامة والخاصة	• تعزيز حماية الموارد المائية ونوعية المياه والنظم الإيكولوجية المائية • تعزيز الاستخدام الكفؤ للموارد المائية من خلال خطط وسياسات متكاملة لإدارة أحواض مياه الأنهار • تكثيف عملية وقاية المياه من التلوث • تحسين كفاءة البنى الأساسية للمياه	• وضع برامج وطنية ومحلية للحد من الأمراض المنقولة عن طريق المياه والقضاء عليها • تشجيع حملات التوعية بأهمية المرافق الصحية والنظافة، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال	• نشر تكنولوجيات المحافظة على المياه • حشد الموارد المالية ونقل التكنولوجيا من أجل تشجيع أفضل الممارسات

	التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	العولمة والتنمية المستدامة	سبل التنفيذ وشؤون الحكم من أجل التنمية المستدامة	أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين	الصحة	العلم والتكنولوجيا والتعليم
الطاقة	• ضمان استفادة الفقراء من خدمات الطاقة • إدماج اعتبارات تيسير الحصول على الطاقة في البرامج الاجتماعية الاقتصادية • تشجيع الطاقة ووسائل النقل المستدامة في المستوطنات البشرية	• تحسين الأداء والشفافية والمعلومات المتعلقة بأسواق الطاقة لضمان مزيد من الاستقرار فيها	• إقامة شبكة من المراكز المتميزة	• وضع برامج محلية لكفاءة الطاقة • زيادة موارد الطاقة المتجددة، بما فيها • الطاقة المتولدة من القوى المائية • خفض الإعانات التي تخل بأسواق الطاقة • دعم الانتقال إلى استعمال أنظف لأنواع الوقود السائلة والغازية، لا سيما في قطاع النقل • الوفاء بجميع الالتزامات والتعهدات في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ	• الحد من تلوث الهواء داخل المنازل والقضاء عليه • الاستغناء تدريجيا عن خلط الوقود بالرصاص والكبريت	• اتخاذ مزيد من الإجراءات لتعبئة الموارد، ولنقل التكنولوجيا المتقدمة في مجال الطاقة، بما فيها تكنولوجيات الطاقة البديلة • تشجيع إجراء مزيد من الأبحاث بشأن تكنولوجيات متقدمة وأنظف للوقود في المجال الأحفوري وزيادة تطويرها ونشرها
التنوع البيولوجي/ النظم البيئية	• إدماج أهداف اتفاقية التنوع البيولوجي في برامج وسياسات القطاعات الاقتصادية على الصعيدين الوطني والدولي • كفالة اقتسام عادل ومنصف للمنافع المتأتية من استخدام الموارد الوراثية • معالجة الفقر من خلال الاستخدام المستدام للغابات	• تدعيم الجهود الرامية إلى ضبط الأنواع الكاسحة الغريبة • تعزيز العلاقات بين اتفاقية التنوع البيولوجي والاتفاقات الخاصة بالتجارة وحقوق الملكية الفكرية	• تشجيع الدعم التقني والمالي للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى المحافظة على الثروات البيولوجية واستخدامها المستدام • تنفيذ اقتراحات الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات/المنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات باتخاذ إجراءات • زيادة التجارة وبناء القدرات وإنفاذ القوانين والإدارة السليمة في مجال الغابات، والإدارة المتكاملة للأراضي والموارد	• تحقيق خفض هام في المعدل الحالي لاستنفاد التنوع البيولوجي • دعم المبادرات الخاصة بمناطق البؤر الساخنة • تشجيع الاستخدام المجتمعي المستدام للتنوع البيولوجي • التصدي لأعمال قطع الأشجار بصورة غير قانونية	• تشجيع معارف السكان الأصليين والممارسات التقليدية	• زيادة الموارد المالية ونقل التكنولوجيا • تشجيع تطبيق نهج النظام الإيكولوجي وتطويره

	التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	العولمة والتنمية المستدامة	سبل التنفيذ وشؤون الحكم من أجل التنمية المستدامة	أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين	الصحة	العلم والتكنولوجيا والتعليم
الأرض والزراعة	• إتاحة سُبُل الحصول على الموارد الزراعية للفقراء • دعم التنمية الزراعية والريفية المستدامة من أجل زيادة الإنتاج الغذائي وتعزيز الأمن الغذائي وخفض الجوع • نقل التقنيات والمعارف الزراعية الأساسية المستدامة إلى أصحاب المزارع الصغيرة والمتوسطة الحجم وصائدي الأسماك وفقراء الأرياف • دعم سبل عيش مستدامة للقاطنين في المناطق الجبلية	• تعزيز إمكانية وصول المنتجات الزراعية للبلدان النامية إلى الأسواق	• وضع وتنفيذ خطط متكاملة لاستغلال الأراضي والمياه وتشجيع الاستعانة بنظم معلومات متكاملة في ممارسات استغلال الأرض • تعزيز مشاركة المرأة في جميع الجوانب المتصلة بالزراعة المستدامة والأمن الغذائي • تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر • وضع برامج لإدماج الأوجه البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية الجبلية المستدامة	• تشجيع الاستغلال المستدام للأرض والموارد الزراعية الأخرى • منع تدهور الأراضي وتحسين خصوبة التربة ومكافحة الآفات الزراعية • تشجيع التنوع والاقتصادات الجبلية التقليدية، بما فيها نظم الإنتاج الصغيرة الحجم	• مكافحة زراعة النباتات المخدرة غير المشروعة • الحد من التلوث المرتبط بالزراعة	• زيادة التمويل المخصص من القطاعين العام والخاص للزراعة المستدامة والبحوث الزراعية

	التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	العولمة والتنمية المستدامة	سبل التنفيذ وشؤون الحكم من أجل التنمية المستدامة	أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين	الصحة	العلم والتكنولوجيا والتعليم
المحيطات	• تشجيع الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية والبحرية، بما فيها المناطق الاقتصادية الخالصة • دعم تنمية تربية الأسماك على نطاق صغير • تشجيع الأنشطة المستدامة للصيد الساحلي والمحدود النطاق	• مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم	• إلغاء الإعانات التي تساهم في انتشار الصيد غير المشروع وغير المبلّغ عنه وغير المنظم • إنشاء آلية تنسيق مشتركة بين الوكالات داخل منظومة الأمم المتحدة • إنشاء عملية منتظمة برعاية الأمم المتحدة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية في العالم وتقييمها	• المحافظة على الأرصدة السمكية واستعادة المستويات التي كانت عليها بحيث يمكن أن تنتج بصورة دائمة • تعزيز الاستغلال المستدام للموارد الحية لأعالي البحار والحفاظ عليها • تعزيز حماية البيئة البحرية وإقامة شبكة للمناطق البحرية المحمية • تطبيق النهج الذي يراعي البيئة في مصائد الأسماك وفي التنوع البيولوجي البحري	• تعزيز السلامة البحرية • حماية البيئة البحرية	• زيادة التعاون والشراكات في نقل العلوم والتكنولوجيات البحرية
السياحة المستدامة	• زيادة استفادة السكان من موارد السياحة في المجتمعات المضيفة	• وضع مبادرات مجتمعية للسياحة المستدامة زيادة استفادة المجتمعات المضيفة من موارد السياحة مع المحافظة في الوقت ذاته على سلامة ثقافة تلك المجتمعات وبيئتها	• تعزيز التعاون الدولي والاستثمار الأجنبي المباشر والشراكات مع القطاعين العام والخاص من أجل تشجيع السياحة المستدامة	• تشجيع السياحة المستدامة، بما فيها السياحة غير الاستهلاكية والسياحة البيئية • تعزيز حماية المناطق الحساسة بيئيا ومواقع التراث الطبيعي		• توفير المساعدة التقنية لدعم تنمية الأعمال السياحية المستدامة

	التنمية المستدامة والقضاء على الفقر	العولمة والتنمية المستدامة	سبل التنفيذ وشؤون الحكم من أجل التنمية المستدامة	أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين	الصحة	العلم والتكنولوجيا والتعليم
التعدين والمعادن والفلزات	• دعم إدارة الموارد الطبيعية، بما في ذلك معالجة الآثار البيئية والاقتصادية والصحية والاجتماعية لعمليات التعدين، وذلك بهدف إيجاد سبل رزق مستدامة للفقراء	• تعزيز مشاركة أصحاب المصالح المحليين في تنمية التعدين والمعادن والفلزات طوال فترات عمليات التعدين	• تعزيز مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية والنساء في تنمية قطاع التعدين والمعادن	• تشجيع الشفافية والمساءلة لكفالة تنمية مستدامة لقطاع التعدين والمعادن	• دعم الجهود الرامية إلى معالجة آثار التعدين على الصحة، بما في ذلك الاستفادة من فرص عيش آمنة ومستدامة في مشاريع التعدين الصغيرة النطاق	• توفير الدعم المالي والتقني وبناء القدرات لتحسين المعالجة ذات القيمة المضافة، واستكمال المعلومات العلمية والتكنولوجية، واستصلاح المواقع المتدهورة وإعادة تأهيلها

المرفق الثاني

دورة عمل السنتين النموذجية المقترحة للجنة التنمية المستدامة

سنة الاستعراض

١ - يمكن أن تبدأ سنة الاستعراض للجنة **بمنتديات التنفيذ الإقليمية** والتي يمكن أن تنعقد لأغراض عملية بمجرد انتهاء اجتماعات اللجان الإقليمية بهدف استعراض التقدم المحرز على الصعيدين الوطني والإقليمي وتبادل الخبرات بشأن أفضل الممارسات والدروس المستخلصة.

٢ - وستضاف النتائج المنبثقة عن منتديات التنفيذ الإقليمي، إلى جانب تقارير عن الاتجاهات الأساسية في التنفيذ ستعدها الأمانة العامة للأمم المتحدة وأنشطة أخرى ذات صلة تُنظم خلال هذه الفترة، إلى **منتدى التنفيذ العالمي** (الذي سينعقد في نيويورك خلال شهري أيار/مايو-حزيران/يونيه). وسيتيح هذا المنتدى العالمي المجال لمشاركة واسعة من جميع العناصر الفاعلة في مجال التنفيذ وسيفضي إلى إجراء تحليل مستفيض لحالة التنفيذ.

٣ - وعلاوة على ذلك، سيكون من الضروري تشجيع مختلف المبادرات التي تتخلل الدورات والتي تنظمها المنظمات والحكومات المعنية للتركيز على تشجيع التنفيذ، وفقا للممارسة التي اعتمدتها اللجنة خلال السنوات الماضية.

٤ - وستُتوج سنة الاستعراض بدورة الاستعراض التي ستنعقد في شهري شباط/فبراير-آذار/مارس من السنة التالية. وستقوم دورة الاستعراض بتقييم جميع المعلومات التي جُمعت أثناء سنة الاستعراض وستتخذ قرارات ستخضع بموجبها خمسة أو ستة مجالات اهتمام رئيسية لمزيد من الاهتمام المفصل والمناقشات خلال سنة وضع السياسات التالية. ومن الممكن إصدار **تقرير** الأمين العام **عن حالة التنفيذ** للنظر فيه خلال هذه الدورة، وسيقدم موجزا تحليليا للتقدم المحرز وتحديد مجالات الاهتمام فضلا عن التحديات المستجدة في مجال التنفيذ.

سنة وضع السياسات

٥ - يمكن أن تبدأ سنة وضع السياسات مع موعد انعقاد **منتديات الخبراء**، التي قد تجتمع خلال شهري أيار/مايو-حزيران/يونيه لاستكشاف الخيارات الملموسة وخيارات السياسات لتسريع الخطى في إحراز التقدم في المجالات التي تقرر إمعان النظر فيها خلال هذه السنة. وستكون بمثابة فرصة أمام أعضاء اللجنة والمشاركين الآخرين للدخول في مناقشات مع الخبراء والممارسين في هذا المجال وذلك لإثراء مداركهم عن المواضيع المفصلة، بما في ذلك تقديم مشورة علمية محددة بشأن موضوع ما وقد يضم أيضا مناقشات بشأن فعالية

الشراكات القائمة في أحد المجالات. وتتسم الترتيبات الخاصة بمشاركة الخبراء والممارسين بالمرونة والاستجابة للطلب.

٦ - ويمكن للحكومات المعنية أو غيرها من الأطراف، بما فيها المنظمات الدولية والمجموعات الرئيسية، أن تتقدم بمبادرات خلال الدورات وأن تشرع في عمليات التشاور. وينبغي الإشارة إلى أن عددا من المقترحات الهامة قد قُدم بشأن إنشاء **لجان فرعية و/أو فرق عمل** محددة الموضوع ومقيدة بفترة زمنية محددة تضم عددا محدودا من ممثلي البلدان والمؤسسات الدولية والمجموعات الرئيسية لدعم الأعمال التحضيرية للجنة. وربما تقدم هذه اللجان الفرعية و/أو فرق العمل، إذا ما أنشأتها أو مولتها الأطراف المعنية، مساهمات قيمة في عمل اللجنة وتؤدي إلى إدراك الرأي العام لأهمية القضايا المطروحة.

٧ - واستنادا إلى جميع المساهمات الواردة، ستصدر **ورقات الأمين العام المتعلقة بالسياسات**، وستشمل توصيات واقتراحات من أجل اتخاذ إجراءات، وذلك لتيسير المناقشات والمفاوضات أثناء دورة وضع السياسات التالية. وستشارك في إعداد ورقات السياسات هذه مؤسسات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، من بينها اللجان الإقليمية والوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج.

٨ - وسيكون الهدف الأساسي من **دورة وضع السياسات** التي ستنعقد في شهري شباط/فبراير-آذار/مارس التعجيل بإحراز التقدم في المجالات المختارة ذات الأولوية المطروحة للمناقشة. ويجوز أن تتفق على قرارات تتعلق بالسياسات وتعبئة جميع العناصر الفاعلة لاتخاذ مزيد من الإجراءات، وأن تتفق على السبل والوسائل الكفيلة بالتصدي للتحديات الجديدة أثناء التنفيذ.

المرفق الثالث

الترتيبات التنظيمية الجديدة المقترحة للجنة التنمية المستدامة

سنة الاستعراض				
ماذا حدث؟ وسبب حدوثه؟ أو عدم حدوثه؟				
النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
جمع المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في التنفيذ، وإخضاعها للتحليل الأولي.	تزويد لجنة التنمية المستدامة بالمعلومات والبيانات من أجل تقييم التقدم المحرز في التنفيذ.	سيصبح هذا نشاطا مستمرا تضطلع به الأمانة العامة بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة ولجانها الإقليمية؛ وإعادة توجيه المعلومات لتدور حول أهداف ومقاصد محددة لمؤتمر القمة؛ وتبسيط متطلبات الإبلاغ؛ وإقامة صلات مع الأهداف الإنمائية للألفية ومؤشرات التنمية المستدامة.	التقارير الوطنية، والتقارير المرحلية عن أنشطة المنظمات الدولية والإقليمية؛ وتقارير عن أنشطة المجموعات الرئيسية؛ وتقارير عن التقدم المحرز في مجال الشراكات والمبادرات.	تقارير عن اتجاهات التنفيذ للمساعدة على تقييم التقدم المحرز على الصُعد الوطنية والإقليمية العالمية
منتديات التنفيذ الإقليمية لتحل محل أحد فريقي العمل المخصصين، التابعين للجنة خلال عام الاستعراض، ولكي تنظم بصورة متتابعة، مع اجتماعات اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة.	تبادل الآراء/الاستعراضات المتعلقة بالخبرات الوطنية؛ وتقييم التقدم الذي أحرزته المنظمات الدولية، والإقليمية ودون الإقليمية؛ ولأنشطة المجموعات والشراكات الرئيسية في المنطقة.	يتم ذلك خلال السنة التي تسبق عقد منتدى التنفيذ العالمي؛ وكقاعدة عامة، يتولى الرئاسة عضو من مكتب اللجنة من المنطقة؛ وتقوم الأمم المتحدة بتيسير مشاركة أعضاء اللجنة من المنطقة؛ وتجري مناقشات بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن التقدم المحرز، بما في ذلك في مجال الشراكات والمبادرات.	تقارير اتجاهات التنفيذ؛ وتقديم عروض من جانب الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات الإقليمية، والمجموعات الرئيسية، والشراكات الإقليمية.	تقارير منتديات التنفيذ الإقليمية؛ وجمع دراسات الحالة، والممارسة الجيدة، والدروس المستفادة من المناطق، وتعبئة الإجراءات والشراكات الإقليمية.

سنة الاستعراض				
ماذا حدث؟ وسبب حدوثه؟ أو عدم حدوثه؟				
النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
منتدى التنفيذ العالمي ليحل محل الفريق العامل المخصص الثاني التابع للجنة خلال هذه السنة.	تقييم التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك، عن طريق تبادل الخبرات الأقاليمية.	يتم ذلك في أيار/مايو – حزيران/يونيه؛ ومشاركة نشطة من جانب جميع أصحاب المصلحة (الحكومات، المنظمات الدولية، المجموعات الرئيسي، وغيرها)؛ ومنصة لإطلاق عمليات التشاور غير الرسمية (التي تنظمها الحكومات المعنية والمجموعات الرئيسية على سبيل التحضير لدورة الاستعراض).	تقارير منتديات التنفيذ الإقليمية وتقارير أنشطة التنفيذ العالمية المقدمة من المنظمات الدولية والمؤسسات المالية، والمجموعات الرئيسية وغيرها.	تقرير منتدى التنفيذ؛ وجمع دراسات الحالة، والممارسة الجيدة، والدروس المستفادة وسجل المناقشات المتعلقة بالشراكات ودورها في تحقيق الأهداف والمقاصد المتفق عليها دوليا.

ما هي المسائل التي تطلبت اهتماما على سبيل الأولوية؟ وما هي التحديات الجديدة؟				
النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
مبادرات ما بين الدورات تنظمها الحكومات والمنظمات المعنية من أجل التحضير لدورة الاستعراض.	لإثراء الأعمال التحضيرية لدورة الاستعراض، وخاصة من أجل تحديد المجالات التي تدعو إلى القلق والتحديات الجديدة؛ ومزيد من المناقشات المتعمقة بشأن الممارسة الجيدة والدروس المستفادة على سبيل المتابعة لمنتديات التنفيذ.	الأمر متروك للمنظمين.	الأمر متروك للمنظمين.	تقارير مقدمة إلى دورة الاستعراض؛ ونشر الممارسات الجيدة والدروس المستفادة.
تقرير الأمين العام عن حالة التنفيذ.	نظرة عامة تحليلية للتقدم المحرز وتحديد المجالات المسببة للقلق إلى جانب التحديات الجديدة في مجال التنفيذ.	يصدر في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر (لكي تنظر فيه دورة الاستعراض في شباط/فبراير – آذار/مارس من السنة اللاحقة).	نتائج منتديات التنفيذ الإقليمية والعالمية، وأنشطة ما بين الدورات؛ ومدخلات مقدمة من المنظمات الدولية.	استنتاجات وتوصيات لكي تنظر فيها دورة الاستعراض.
استعراض الشراكات لأغراض التنمية المستدامة	استعراض الشراكات بما في ذلك أفضل الممارسات فضلا عن التحديات.	يصدر في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر (لكي تنظر فيه دورة الاستعراض، في شباط/فبراير من السنة اللاحقة).	نتائج منتديات التنفيذ الإقليمية والعالمية/تقارير مقدمة من الشراكات.	استنتاجات وتوصيات لكي تنظر فيها دورة الاستعراض.

ما هي المسائل التي تطلبت اهتماما على سبيل الأولوية؟ وما هي التحديات الجديدة؟				
النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
دورة الاستعراض	تحديد مجالات المشاكل التي تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية. وبذا يتم تحديد لبرنامج سنة وضع السياسات؛ واتخاذ قرار بشأن الطريقة التي يمكن بواسطتها إدارة أنشطة ما بين الدورات من أجل التحضير لدورة وضع السياسات.	تعقد في شباط/فبراير - آذار/مارس؛ الترتيبات الابتكارية التي توضع من أجل مشاركة كل الجهات الفاعلة في التنفيذ، والتي يحددها المكتب بالتفصيل، بالتشاور مع الأطراف المعنية؛ ومشاركة الوزراء بصورة نشطة في تقييم التقدم المحرز، وتحديد ''المناطق الساخنة'' والتحديات الجديدة؛ مع توفر إمكانية قيام الوزراء بمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ القرارات المتخذة أثناء دورة وضع السياسات السابقة؛ ومناقشة/استعراض الشراكات؛ وقيام المكتب بوضع ترتيبات محددة بالتفصيل، بالتشاور مع الأطراف المهتمة.	تقديم عروض من قبل الحكومات والمنظمات الدولية، والمجموعات الرئيسية بشأن آرائها المتعلقة بالمجالات المسببة للقلق، فضلا عن التحديات التي تواجه التنفيذ؛ وتقرير الأمين العام.	تحديد مواضيع محددة تتطلب النظر المتعمق خلال عام وضع السياسات بغية التعجيل بالتقدم المحرز؛ واتخاذ قرارات بشأن الترتيبات اللازمة للأعمال التي تتم أثناء الدورات خلال سنة وضع السياسات.

سنة وضع السياسات				
كيف يمكننا حل المشكلة/المشاكل من أجل التعجيل بإحراز تقدم في التنفيذ؟				
النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
منتديات الخبراء؛ لتحل محل أسبوعين من أعمال الأفرقة العاملة المخصصة فيما بين الدورات خلال سنة وضع السياسات.	استكشاف الخيارات العملية والمتعلقة بالسياسات من أجل التعجيل بإحراز تقدم في المجالات المحددة نتيجة سنة الاستعراض؛ وتحقيق استفادة اللجنة من أفضل مشورة علمية.	تعقد في أيار/مايو - حزيران/يونيه ويتسم تنظيم الأعمال بالمرونة ويوجه الطلب تبعا لطبيعة المسائل؛ وسيقوم المكتب بالتشاور مع الأطراف المعنية بوضع ترتيبات محددة.	مشاركة نشطة من جانب العلماء والخبراء والممارسين المتخصصين في مجالات معينة.	تقارير منتديات الخبراء (موجزات الرؤساء) بدء أنشطة فيما بين الدورات تضطلع بها الحكومات والمنظمات المعنية.

سنة وضع السياسات				
كيف يمكننا حل المشكلة/المشاكل من أجل التعجيل بإحراز تقدم في التنفيذ؟				
النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
مبادرات ما بين الدورات وعمليات تشاورية.	إثراء الأعمال التحضيرية لدورات وضع السياسات للجنة؛ وزيادة وعي الجمهور بالمسائل قيد النظر.	الأمر متروك تحديده للمنظمين؛ ويمكن أن تنظمها الأطراف المهتمة بوصفها أفرقة عمل أو لجان فرعية مواضيعية (بمشاركة ممثلين من الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجموعات الرئيسية والخبراء المستقلين المعترف بهم)، بغرض وضع اقتراحات مستقلة بشأن الطرق الممكنة لمعالجة مسائل محددة.	الأمر متروك للمنظمين.	تقرير مقدم إلى دورة وضع السياسات.
ورقات السياسات العامة المقدمة من الأمين العام.	تيسير المناقشات في اللجنة والرامية إلى التعجيل بالتقدم المحرز في المجالات المسببة للقلق.	تصدر في تشرين الثاني/نوفمبر – كانون الأول/ديسمبر (للنظر فيها في دورة وضع السياسات في شباط/فبراير – آذار/مارس من السنة اللاحقة)؛ وتعد بالتشاور مع المؤسسات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، مع الاستفادة من نتائج منتديات الخبراء، ومصادر أخرى؛ والتركيز على التعجيل بالتنفيذ، وتحقيق الأهداف، والتغلب على القيود، وما إلى ذلك.	نتائج منتديات الخبراء؛ ومنظومة الأمم المتحدة، والمجموعات الرئيسية؛ والخبراء؛ وأنشطة ما بين الدورات.	توصيات ومقترحات لاتخاذ إجراءات بشأن مسائل مدرجة في جدول أعمال الدورة الحالية المتعلقة بوضع السياسات.

الالتزامات/الإجراءات الواجب اتخاذها للتعجيل بالتقدم

النشاط	الهدف	السمات الرئيسية	المدخلات الرئيسية	النتائج
دورة وضع السياسات	الموافقة على القرارات المتعلقة بالسياسة وتعبئة المزيد من الإجراءات من قبل جميع الجهات الفاعلة للتعجيل بالتقدم في المجالات المثيرة للقلق، وكذلك الموافقة على الطرق والوسائل للتصدي للتحديات الجديدة في مجال التنفيذ	المقرر عقدها في شباط/فبراير – آذار/مارس وعدم اقتصارها على المفاوضات؛ والتفاعل بين الوزراء والمسؤولين الرفيعي المستوى من منظومة الأمم المتحدة، وزعماء من المجموعات الرئيسية؛ كما يقدم مختلف الفرص لمشاركة أصحاب المصلحة والشركاء في التنفيذ. وتشمل الخيارات الممكنة ما يلي: ترتيبات شبيهة بالجلسات العامة لمؤتمرات القمة العالمية للتنمية المستدامة بشأن الشراكة؛ هيئات/جلسات استماع؛ حوارات متفاعلة؛ أنشطة الشراكات؛ هيئات/مجالس استشارية ممكنة أثناء الدورات تضم وكالات التنفيذ والمجموعات الرئيسية؛ فرص من أجل الشراكات الجديدة؛ ترتيبات محددة يضعها المكتب بالتشاور مع الأطراف المعنية	ورقات السياسات المقدمة من الأمين العام وتقارير محافل الخبراء التابعين للجنة التنمية المستدامة؛ وتقرير يتضمن استكمالا بشأن الشراكات؛ ونتائج الأنشطة والعمليات الجارية بين الدورات؛ وعروض تقدمها وكالات التنفيذ والمجموعات الرئيسية	التفاوض بشأن قرار يهدف إلى التعجيل بالتقدم؛ والتزامات باتخاذ مزيد من الإجراءات؛ وشراكات جديدة للتعجيل بالتنفيذ

المرفق الرابع

رسم بياني يوضح دورة أعمال السنتين المقترحة للجنة التنمية المستدامة

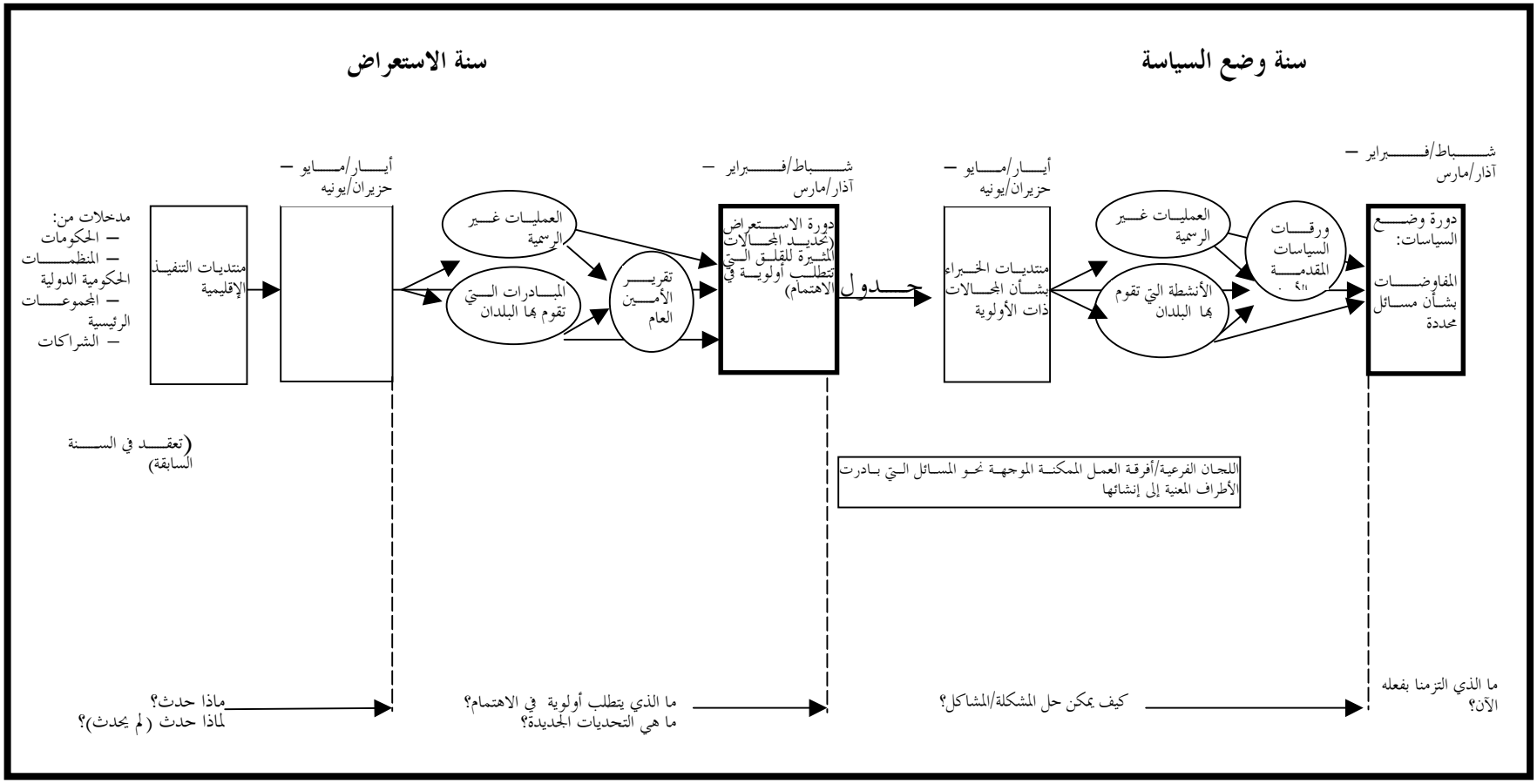

المرفق الخامس

رسم بياني يوضح دورة الأعمال الانتقالية للجنة التنمية المستدامة (٢٠٠٣ – مطلع عام ٢٠٠٥)

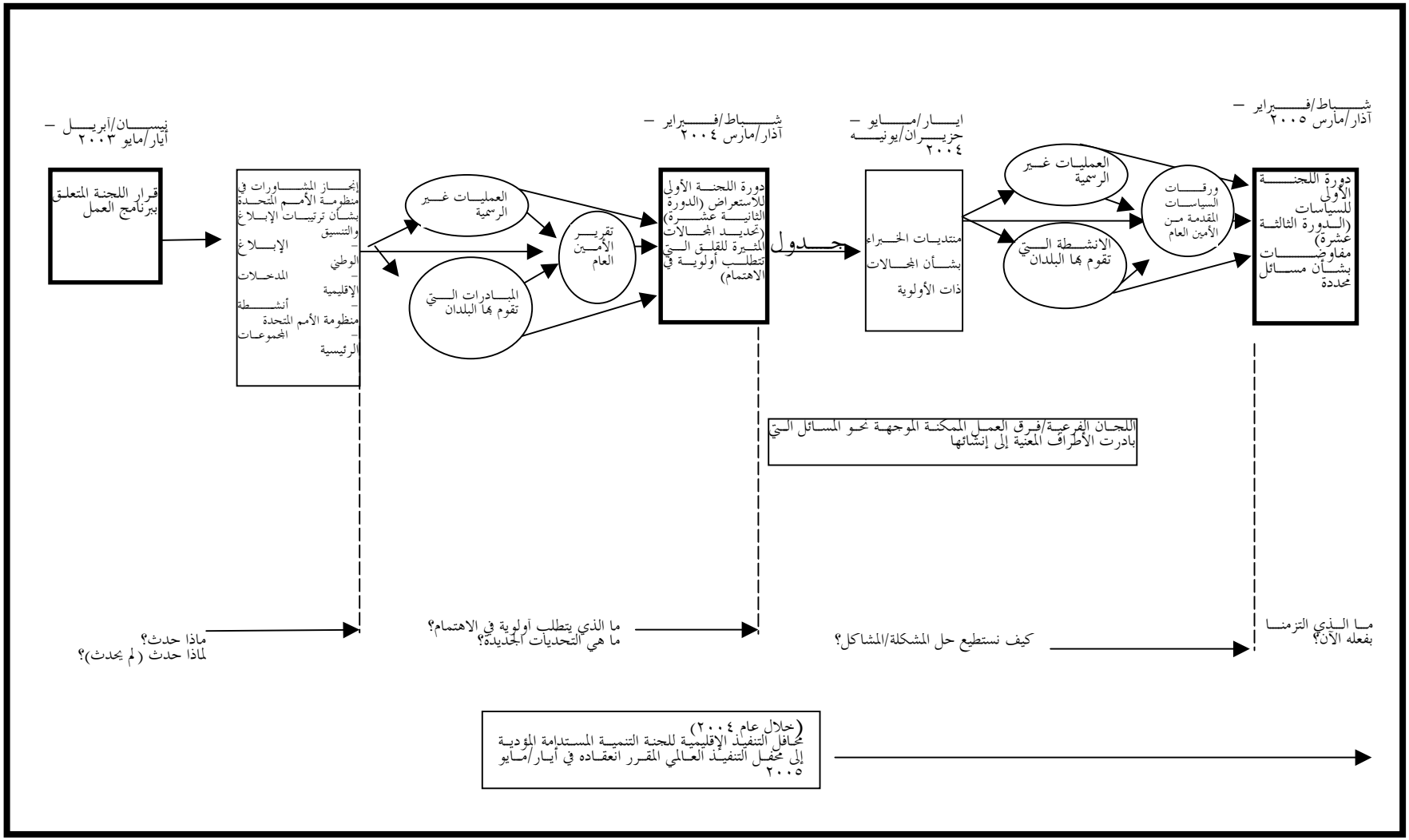

المرفق السادس

مشاركة المجموعات الرئيسية في العملية المتعلقة بلجنة التنمية المستدامة ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة:

بعض الدروس المستفادة

النهُج التي تمكِّن من قدوم المزيد من المدخلات المجدية من المجموعات الرئيسية

- تقييم وجهات نظر المجموعات الرئيسية وخبراتها والانفتاح عليها.
- المساواة في معاملة جميع المجموعات الرئيسية، مثلا من خلال المساواة في وصول كل منها إلى عمليات ومصادر المعلومات.
- التحرك نحو المسؤولية المتبادلة بالنسبة لجميع الأطراف المعنية.
- الحفاظ على عملية شفافة، بقدر الإمكان.
- استخدام أشكال وآليات متعددة من أجل المشاركة.
- الاستعداد لتجربة أشكال مشاركة جديدة.
- احترام آليات المجموعات الرئيسية الذاتية التنظيم والعمل معها.
- استهداف التوازن الجغرافي والجنساني في مجال المشاركة.
- استهداف مدخلات المجموعات الرئيسية التي تؤثر في القرارات.

التحديات في هذا المجال الذي تدعو الحاجة إلى معالجتها

- تعزيز الصلة بين مشاركة المجموعات الرئيسية وأثرها في القرارات.
- توفير المبادئ التوجيهية أو الآليات من أجل مسؤولية المجموعات الرئيسية ومصداقيتها.
- تعزيز شبكات المجموعات الرئيسية، ولا سيما على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي، وذلك لزيادة قدرتها على اتخاذ إجراءات منسقة بشأن مسائل أو مهام أو أهداف معينة تتعلق بخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.
- ضمان قدر أكبر من الانسجام من ناحية الانفتاح على المشاركة والوصول إلى المعلومات بين العمليات السياسية وعبر البلدان والمناطق، وكذلك فيما بين الهيئات الدولية.

- زيادة الموارد بقصد تحسين التوازن الجغرافي والجنساني بين المشاركين؛ والوصول إلى عمليات التنمية المستدامة على الصعيدين الإقليمي والعالمي؛ وفرص بناء القدرات؛ والوصول إلى الهياكل الأساسية لتكنولوجيات الاتصال الإلكتروني.
- تحسين التكامل في تنوع آراء المجموعات الرئيسية وخبراتها.